شيماء منير *

الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتحولات الصراع على الملاحة

أدركت إسرائيل أهمية البحر الأحمر منذ وقت مبكر، حينما سعى واضعو الإستراتيجية الصهيونية إلى احتلال النقب في جنوب فلسطين، لإيجاد موطئ قدم لهم على البحر الأحمر باحتلال أم الرشراش - على الرغم من أن السيطرة عليها تعتبر من قبل الأمم المتحدة، ومن الوجهة القانونية أمرًا غير مشروع - ليكون هدفها الرئيس بعد ذلك التصدي لمحاولات تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية يمكن حال قيام حرب مستقبلية غلق نقاطه الإستراتيجية في وجه الملاحة من إسرائيل وإليها، وهو ما دفعها إلى تعزيز تواجدها في جنوب البحر الأحمر عند باب المندب، عبر توثيق علاقتها مع الدول الأفريقية، والآسيوية.

ثم استطاعت إسرائيل توظيف حالة الضعف والتمزق العربي بعد أزمة الخليج من أجل دعم وجودها العسكري في البحر الأحمر. كما شكل تصاعد خطر أعمال القرصنة وتأثيرها على حرية الملاحة، مبررًا قويًا لتدخلها، بالإضافة إلى انعكاسات الثورات العربية التي اندلعت منذ العام ٢٠١١، وتصاعدت على إثرها الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر؛ حيث أضحى مسرحًا للتنافس الإقليمي والدولي من أجل بسط النفوذ والهيمنة.

شكل اندلاع النزاع اليمني منذ استيلاء الحوثيين على السلطة في العام ٢٠١٤، والدعم الإيراني للحوثيين كأداة ضغط على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة مع التصعيد الحوثي ضد أهداف تخص دول الخليج، بالإضافة إلى اشتعال حرب السفن بين إسرائيل وإيران في البحر الأحمر، في وجود مصالح مشتركة بين إسرائيل

* باحثة متخصصة في الصراع العربي الإسرائيلي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ومدير تحرير دورية الملف المصري.

ارتكزت نظرية الأمن الإسرائيلي على ألا يكون البحر الأحمر بحيرة عربية، حتى لا يتم توظيفه ضد مصالح إسرائيل في المنطقة، والعمل على كسر طوق الحصار العربي، وحماية تجارتها الخارجية مع الأقطار الأفريقية والآسيوية. لذلك دفع إغلاق مضيق باب أثناء حرب أوكتوبر 1973 إسرائيل للبحث في أعقاب الحرب عن سبل تعزيز تواجدها في الجزر القريبة من باب المندب عسكريًا.

ودول الخليج من أجل التوافق حول ضرورة التصدي لتمدد النفوذ الإيراني، والخطر الحوثي. وقد شكلت قمة النقب الوزارية التي عقدتها إسرائيل في صحراء النقب في آذار ٢٠٢٢، تجسيدًا لمساعي إسرائيل وواشنطن لإيجاد أرضية للتعاون الأمني العربي الإسرائيلي ضد تمدد المشروع الإيراني، من خلال البحث عن آلية تعاون أمنية إقليمية لمواجهة التهديدات الجوية والبحرية والقرصنة في البحر الأحمر، وهو ما أطلق عليه "ناتو شرق أوسطي" تكون إسرائيل عضوًا فاعلاً فيه.

وهنا يمكن التنويه إلى أهمية اتباع اقتراب "المصلحة الوطنية" في التحليل؛ حيث يساهم في فهم كيف تسعى إسرائيل - ونجحت إلى حدّ كبير - في تذويب أسس الصراع العربي الإسرائيلي تدريجيًا على قاعدة المصالح الوطنية "القطرية"، من خلال ترسيخ هوية "تعددية" للإقليم، وتدشين علاقات تعاون إسرائيلي عربي؛ وذلك على أسس من الروابط الاقتصادية والتهديدات الأمنية المشتركة. وقد وضع أسس ذلك التعاون وقواعده الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، من خلال اتفاقيات أبراهام، التي تعكس تراجع مكانة القضية الفلسطينية، وتحييد النظرة إلى إسرائيل كدولة احتلال واستيطان، مقابل النظر إلى إيران كمصدر تهديد مشترك، من خلال تحريف بوصلة الصراع من عربي إسرائيلي إلى عربي إيراني بدعم إسرائيلي.

تجسد ذلك على أرض الواقع في مشاركة إسرائيل وبعض الدول العربية في المناورات العسكرية التي جرت في البحر الأحمر خلال العام ٢٠٢٢، كنتيجة لاتفاقات أبراهام، التي ساهمت في نقل إسرائيل من منطقة عمليات القيادة الأُورُوبية للقوات الأميركية إلى منطقة عمليات القيادة المركزية لتسهيل التعاون الأمني الثنائي والإقليمي، وتقاسم الأعباء في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر.[1]

وفي سياق ما سبق، تسعى المقالة إلى مناقشة الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، من خلال أربعة محاور: الأول، معرفة الأهداف الإسرائيلية في البحر الأحمر من منظور جيوستراتيجي، من أجل فهم دوافع الأطماع الإسرائيلية، وحدود تمسك إسرائيل بمخططاتها التوسعية في البحر الأحمر. الثاني، محاولة فهم كيف أدارت إسرائيل الصراع مع الدول العربية لنزع صفة العروبة عن البحر الأحمر بذريعة دعم الأمن عند باب المندب، وتطويق الدول العربية من خلال مد نفوذها نحو أفريقيا ودول آسيا. أما الثالث، يسعى للكشف عن كيفية توظيف إسرائيل مقاربة السلام الاقتصادي لـ "شمعون بيريس" التي طرحها في كتاب "الشرق الأوسط الجديد"، من أجل طرح مشاريع اقتصادية تحفز التعاون العربي الإسرائيلي انطلاقًا من "إيلات"، مع تناول أبرز المخططات الإسرائيلية الساعية لمنافسة قناة السويس، وما يشكله ذلك من مخاطر إستراتيجية محتملة على الأمن القومي المصري، خاصة مع ضلوع رأس المال الدولي الحامي لتلك المشاريع في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية.

والمحور الرابع، يسعى لفهم هدف اتفاقات أبراهام في شقها الأمني، والتي تسعى إلى إعطاء التعاون الأمني بين إسرائيل والدول العربية مبررًا على قاعدة مواجهة التهديدات المشتركة من جانب عدو مشترك "إيران". يأتي ذلك في إطار ترتيبات واشنطن لإدماج إسرائيل داخل منظومة شرق أوسطية جديدة على أنقاض ما بقي من النظام الإقليمي العربي، يكون الحاكم الرئيس في تفاعلاتها المصالح الوطنية "القُطرية" لكل دولة على حدة.

أولًا: الأهداف الصهيونية في البحر الأحمر من منظور جيوستراتيجي

تأتي أهمية التعرف على منطقة البحر الأحمر جيوسياسيًا مع التطرق إلى أهميته الجيوستراتيجية، وعدم الاقتصار على تناوله جغرافيًا، من أجل فهم نطاق

من مناورة بحرية إيرانية. (إ.ب.أ)

الحركة الإسرائيلية ودوائرها في البحر الأحمر وحدود تفاعلها مع بعض القوى الإقليمية والدولية المتنافسة لتحقيق مصالحها، وكذلك النظم الإقليمية التي ترتبط بالبحر الأحمر. من الناحية الجغرافية، يقصد بالبحر الأحمر تلك المنطقة التي تشمل الساحل الشرقي الآسيوي، الذي يضم كلاً من: اليمن، والسعودية، والأردن، وإسرائيل من جهة، والساحل الغربي الأفريقي، والذي يضم كلاً من: مصر، والسودان، وإثيوبيا، وإريتيريا والصومال، وجيبوتي من جهة أخرى. ويحد البحر الأحمر خليجيًا العقبة والسويس في أقصى الشمال، كما يحده مضيق باب المندب المنفتح على خليج عدن، ثم على البحر العربي، فالمحيط الهندي في أقصى الجنوب.[٢]

ويتسع المفهوم الجيوسياسي للبحر الأحمر ليشمل الوحدات السياسية المرتبطة به سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا مثل: منطقة القرن الأفريقي، وحوض نهر النيل، ومنطقة المحيط الهندي وكذلك الأمر بالنسبة لمنطقة الخليج العربي. مع العلم أن الخليج العربي والبحر الأحمر يُعدان نظامين فرعيين لنظام إقليمي أوسع هو النظام الشرق أوسطي، كما يمثل الاثنان عنصرين مهمين في النظام الإقليمي العربي.[٣]

كما أن هناك الوحدات السياسية التي لديها مصالح اقتصادية في المنطقة مثل: الاتحاد الأوروبي وفرنسا واليابان، وهناك قوى كبرى مثل: الولايات المتحدة التي تمتلك إستراتيجية كونية كاملة يقع البحر الأحمر في القلب منها. ويرتبط النظام الإقليمي للبحر الأحمر بنظم إقليمية مثل إقليم الشرق الأوسط الذي يضم الأول ضمن إطاره الجيوسياسي، والذي بات يشهد سلسلة من التطورات والتحولات والأزمات خلال العقد الأخير.[٤]

ويتميز البحر الأحمر بموقع جيوسياسي فريد يضفي نوعًا من التعقيد على العلاقات الإقليمية والدولية، فهو يقع عند نقطة التقاء قارات ثلاث: أفريقيا من الغرب، وآسيا من الشرق وأوروبا من الشمال، ليصل الشرق بالغرب. وهو أيضًا يربط البحر العربي والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة مضيق باب المندب في الجنوب وقناة السويس في الشمال، وبهذا يصبح همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية.[٥]

وعلى الصعيد الجيوستراتيجي، فقد ارتبطت أهمية البحر الأحمر تاريخيًا بالميزات الناتجة عن السيطرة العسكرية على الممرات المؤدية إليه، بما يضمن حرية

الملاحة فيها، ومحورًا مهمًا في الإستراتيجيات العسكرية بالمنطقة، وفي أي عملية عسكرية محتملة في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تلعب الجزر الواقعة فيه - ٣٧٩ جزيرة - دورًا مهمًا في مضاعفة قيمته الإستراتيجية والعسكرية.[٦] وذلك وفقًا لنظرية "القوة البحرية" لـ ألفريد ماهان (A. T. Mahan)، الذي قصد بالقوة البحرية "القوة العسكرية" ورأى أن التحكم في البحار يعني التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الإستراتيجية المتحكمة في النقل البحري، والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة، وعمق خلفيتها الأرضية من جهة ثانية.[٧]

إلا أن التطورات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة ساهمت في خروج "الجيوستراتيجية" من المعنى "العسكري" التقليدي نحو تفسير أكثر شمولًا للسياسة الإقليمية والعالمية، والأمن في سياق العديد من المحددات المختلفة؛ الطبيعية، والأيكولوجية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية – الاجتماعية.[٨] على النحو الذي ساهم في ظهور ما يسمى بـ "الجيوستراتيجية الحديثة" MODERN GEOSTRATEGY التي تضع في الحسبان ثلاثة عوامل رئيسة: أولها، تأثير تغير الزمن في الأهمية النسبية للجغرافيا بالنظر إلى مدى توافر الموارد الطبيعية ومستوى كفاءة المورد البشري فيها، وثانيها، أهمية الموقع الجغرافي في تحقيق السيطرة على تكنولوجيا تدفق المعلومات والاتصالات وثالثها، التغير في المصالح والتهديدات مع تغير توازن القوى في المنطقة الجغرافية محط الاهتمام (البحر الأحمر)؛ حيث باتت تتشكل في منطقة البحر الأحمر بيئة جيوستراتيجية جديدة NEW GEOSTRATEGIC Landscape [٩] وذلك مع التغير اللافت في خارطة التحالفات، كنتيجة للتغير في إدراك المخاطر وظهور مهددات جديدة واحتدام التنافس الإقليمي والدولي، عقب سلسلة اكتشافات النفط في دول الخليج العربي والقرن الأفريقي، وتصاعد أهمية الأمن البحري لقطاعي النفط والغاز، حتى صار البحر الأحمر طريقًا نفطيًا إستراتيجيًا،[١٠] على النحو الذي يمكن القول إنه وفقًا لنظرية "قلب العالم"، أضحت على ضوئها منطقة البحر الأحمر قلب العالم الحديث.[١١]

ونظرًا لكون جيوستراتيجية الموقع تبحث في الإمكانات المتاحة التي يمكن استثمارها في مجال الدفاع والهجوم والسيطرة على طرق المواصلات لعرقلة تحركات العدو[١٢] فقد استند واضعو الإستراتيجية الصهيونية

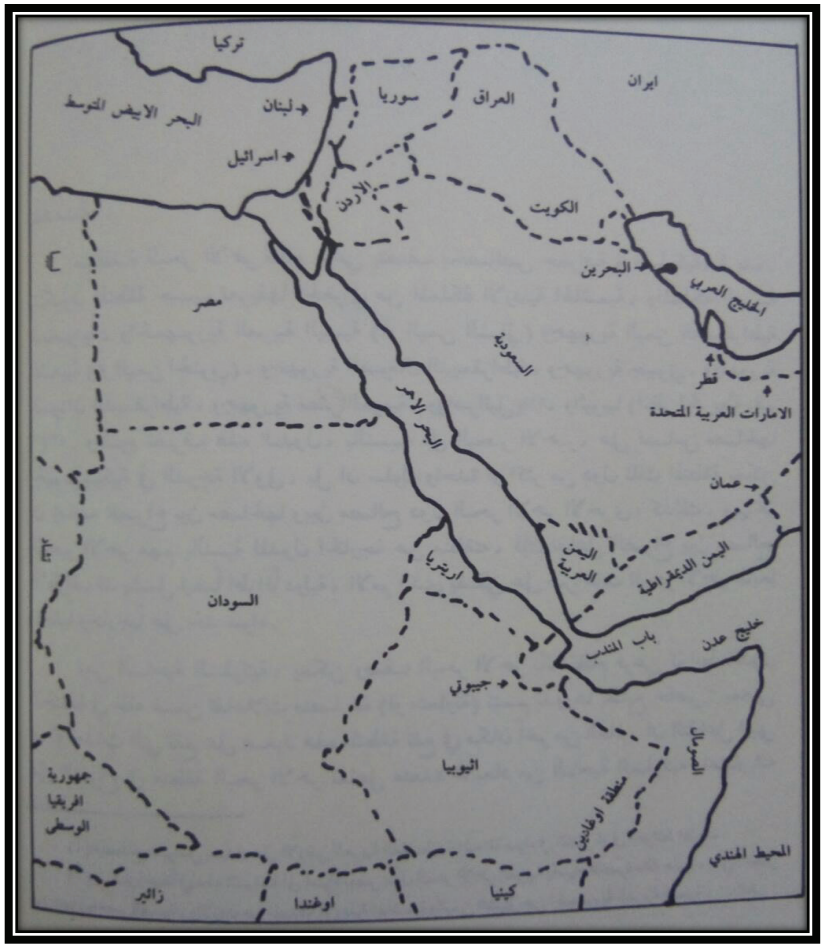

خريطة رقم (١): منطقة البحر الأحمر جيوسياسيًا *

* د. عبد الله عبدالمحسن السلطان، «**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي .. التنافس بين استراتجيتين**»، (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧) الطبعة الأولى، آب ١٩٨٤، ص٢٤.

استندت الإستراتيجية الإسرائيلية على اعتبار جنوب إسرائيل في منطقة النقب، وميناء إيلات، وخليج العقبة وحدة (متكاملة)، وبالتالي فإن نظرية الأمن القومي الإسرائيلية قامت على فكرة الردع العسكري، الذي يعتبر حرية الملاحة في البحر الأحمر من وإلى إيلات أمرًا إستراتيجيًا بالمعنى السياسي، والعسكري؛ وليس لأهداف اقتصادية فقط، وإنما لأهداف الأمن القومي التي تؤكد على إبراز رموز السيادة الإسرائيلية على هذه المنطقة.

في صياغتهم لها إلى النظريات الجيوسياسية التي تركز على أهمية التحكم في المواقع المطلة على البحار، خاصة مع إدراك القادة الصهيونيين أن إسرائيل التي ستقام في المنطقة العربية ستكون معزولة ومحاصرة ومحاطة ببيئة ترفض التعامل أو التعايش معها. لذلك ركزت أوساط صهيونية واسعة قبل إنشاء كيانها على المزايا التي يمكن تحقيقها في حالة السيطرة على موقع على البحر الحمر. فعلى سبيل المثال، دعا بن غوريون إلى سيطرة إسرائيل على نقاط في البحر الأحمر ذات أهمية قصوى، لأن هذه النقاط سوف تساعدها على التحرر من أي محاولات لمحاصراتها وتطويقها كما ستشكل قاعدة انطلاق عسكرية لمهاجمة أعدائها.[١٣] كما يساهم هذا الموقع في الوصول إلى آسيا وأفريقيا واحتلال موقع عليه يسهم في خلق حاجز بشري واستيطاني وجغرافي يعزل المشرق العربي عن مغربه مع ما يترتب على ذلك من آثار إستراتيجية واقتصادية وسياسية، ومنه تنطلق تجارة الدولة إلى أسواق أفريقيا وآسيا لتصريف منتجاتها واستيراد المواد الأولية التي تحتاج إليها.[١٤]

وقد اعتمدت الصهيونية على عدد من الروايات لتبرير أحقيتها في البحر الأحمر، مثل ما تضمنته أسفار العهد القديم بشأن النشاط التجاري الذي قام به سليمان بن داود في البحر الأحمر كعميل تجاري للفينيقيين، وعميل تجاري، وسياسي للمصريين، فهناك عبارات في الإصحاح العاشر من سفر الملوك الأول تُشكل عند الصهيونية بذرة الحق التاريخي لليهود في التواجد الأصيل في البحر الأحمر. كما تشير روايات أسفار العهد القديم إلى الملاحة التجارية في البحر الأحمر، ثم الشواطئ العربية الجنوبية المُطلة على المحيط الهندي، والتي تُشكل أوفير واحدة من موانئها القديمة على ساحل عمان.[١٥]

وهنا تتضح أهمية آراء "جيرتجان ديجكينك" gert-jan dijkink" حينما تناول فكرة الإقليم المقدس أو الأرض المقدسة، التي تؤسس لعناصر "الجيوبوليتيكا الدينية"، فاليهود يعتقدون بأنهم شعب الله المختار، وهبهم الله الأرض المقدسة (فلسطين) بموجب وعد قطعه على نفسه لأنبياء بني إسرائيل بأن يهب لهم أرضًا عاصمتها القدس، وتمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات. وقد رأى قادة الصهيونية أن هدف الوصول إلى البحر الأحمر يقتضي السيطرة أولًا على النقب، لذلك قامت إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في نهاية الثلاثينيات، والأربعينيات على ضرورة السيطرة على النقب؛ إدراكًا بأن الوصول إلى البحر الأحمر يتطلب السيطرة على النقب سيطرة شاملة.

وقد أكد بن غوريون على تلك الأهمية في خطته الاستيطانية عام ١٩٣٦ إلى الوكالة اليهودية، التي استهدفت الزحف إلى النقب؛ وذلك بعبارات واضحة وحازمة عندما قال: "هناك أهمية كبيرة لسيطرتنا على رأس جسر في خليج إيلات؛ فهذه السيطرة ستُمكننا من إنشاء ميناء للتصدير من أجل تصدير كنوز، ومناجم النقب؛ وليكون جسرًا يربط بين إسرائيل، والعديد من الأقطار" بالإضافة إلى بسط السيطرة على شمال أفريقيا، وشرق وجنوب شرق شبه الجزيرة العربية، والمحيط الهندي. وفرض رقابة على الأنشطة الحيوية لبلدان مثل؛ مصر، والسعودية، واليمن، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين، وإيران، وباكستان، وحتى الهند، بالإضافة إلى استخدامه كشريان إسرائيلي عوضًا عن قناة السويس، وتفكيك روابط العالم العربي القومية.[١٦]

أضف إلى ما سبق، فقد تحدث عن أهمية (إيلات) "ايغال ألون" قائد المنطقة الجنوبية قبل تنفيذ حملة (عوفاديا)؛ حيث قال: "لا بد من السيطرة على منطقة النقب بأكملها، وخاصة منطقة رأس النقب، والوصول إلى ساحل البحر الأحمر، والسيطرة على أم الرشراش لنصل إلى منفذ بحري على البحر الأحمر لتكون لنا رئة نتنفس منها، ونطل بها على العالم في الشرق، وتسير من خلالها أساطيلنا البحرية".[١٧]

خريطة رقم (٢): ميناء إيلات على خليج العقبة *

لذلك استندت الإستراتيجية الإسرائيلية على اعتبار جنوب إسرائيل في منطقة النقب، وميناء إيلات، وخليج العقبة وحدة (متكاملة)، وبالتالي فإن نظرية الأمن القومي الإسرائيلية قامت على فكرة الردع العسكري، الذي يعتبر حرية الملاحة في البحر الأحمر من وإلى إيلات أمرًا إستراتيجيًا بالمعنى السياسي، والعسكري؛ وليس لأهداف اقتصادية فقط، وإنما لأهداف الأمن القومي التي تؤكد على إبراز رموز السيادة الإسرائيلية على هذه المنطقة.[١٨]

وبالتالي كان احتلال إسرائيل لمنطقة رأس النقب، وقرية "أم الرشراش" الواقعة على خليج العقبة في العملية العسكرية التي قادها إسحق رابين، وأطلق عليها عملية (عوفاديا)؛ وذلك في شهر آذار ١٩٤٩؛ بداية تنفيذ الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر؛ حيث باتت إسرائيل بمقتضاها تتمتع بمنفذ على البحر الأحمر، وأسست على أنقاضها ميناء إيلات على خليج العقبة.[١٩]

وحرصت إسرائيل بعد سيطرتها على إيلات على توظيف موقعه الجغرافي، واللوجيستي من خلال اتباع إستراتيجية تعتمد على "المرحلية" في التنفيذ، والتي تُعد جزءًا من الإستراتيجية الصهيونية الكبرى للسيطرة على البحر الأحمر.[٢٠] حتى صارت إيلات مدينة سياحية، ومركزًا لمحطات التجارب، ومعسكرات العمل في أقصى جنوب النقب، ووادي العربة، كما قامت بتحصينه من أجل تلبية كافة المتطلبات الحربية.[٢١] وأصبح الميناء يقوم بدور محوري، وحيوي في تجارة إسرائيل الخارجية، وتم ربط مدينة إيلات بمدينة بئر السبع، وميناءي أسدود، وعسقلان على البحر المتوسط بطرق رئيسة تخترق إقليم النقب، وتنقل البضائع عبر هذه الطرق بالشاحنات الضخمة، كما تم ربط إيلات بمنشآت البوتاس في أسدود، وبمركز المفاعل النووي في ديمونة بطرق رئيسة معبدة أخرى تخترق وادي عربة، وتربط إيلات أيضًا بمناجم الفوسفات في النقب.[٢٢]

ثانيًا: تأمين نطاق الأمن الحيوي الجنوبي لإسرائيل

ارتكزت نظرية الأمن الإسرائيلي على ألا يكون البحر الأحمر بحيرة عربية، حتى لا يتم توظيفه ضد مصالح إسرائيل في المنطقة، والعمل على كسر طوق الحصار العربي، وحماية حرية تجارتها الخارجية مع الأقطار الأفريقية والآسيوية. لذلك دفع إغلاق مضيق باب المندب - الذي يعد واحدًا من أهم الممرات المائية في

* د. صبري فارس الهيتي، سلسلة الدراسات الإستراتيجية (٢)، «المكانة الجيوستراتيجية للبحر الأحمر والأطماع الدولية»، (الطبعة الأولى ٢٢٠٢، ١ دار إريتيريا للنشر والتوزيع)، ص١٦

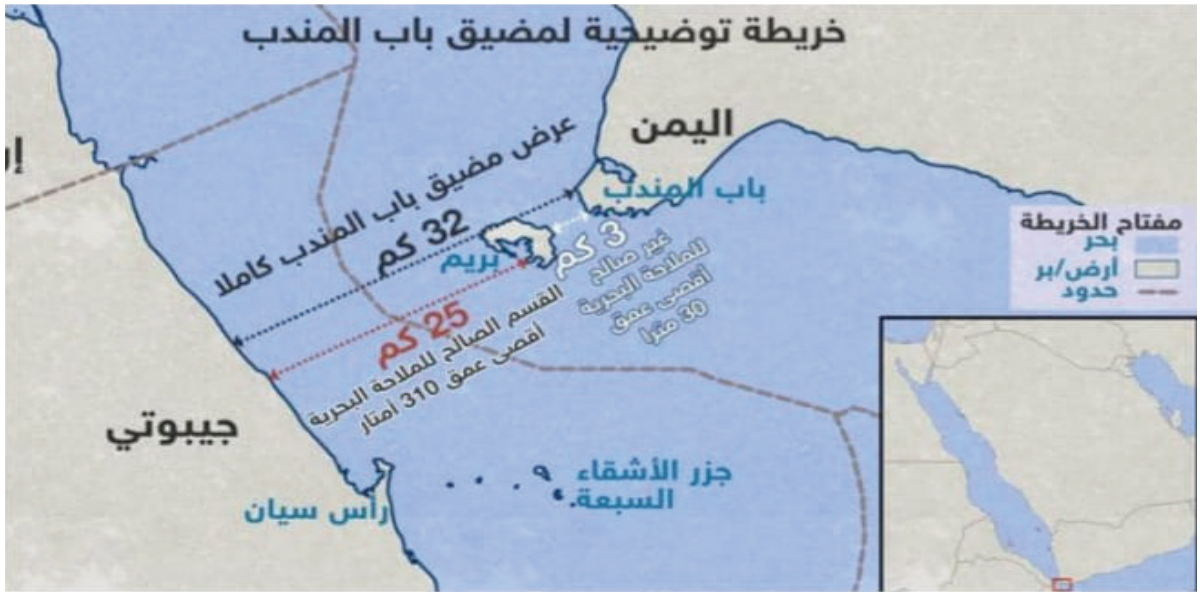

خريطة رقم (٣): مضيق باب المندب *

العالم، تجاريًا وعسكريًا - أثناء حرب السادس من أوكتوبر ١٩٧٣ إسرائيل للبحث في أعقاب الحرب عن سبل تعزيز تواجدها في الجزر القريبة من باب المندب عسكريًا حتى لا تكون هناك أي سيطرة منفردة على البحر الأحمر من جانب الدول العربية المطلة عليه، وتضمن حريتها الملاحية.[٢٣]

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، حظيت منطقة القرن الأفريقي بأهمية كبيرة في التخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي لمنطقة البحر الأحمر، من أجل رصد التحركات البحرية في مضيق باب المندب؛ لذلك حرصت على إقامة تحالفات مع إثيوبيا وأريتريا وتطبيع علاقاتها مع دول القرن الأفريقي، كما قامت بتدشين علاقات ثنائية طويلة الأمد، بما في ذلك شراكات استخباراتية وأمنية قوية[٢٤] من أجل التمركز العسكري في بعض الجزر المطلة على باب المندب في البحر الأحمر، واستخدام موانئها والجزر التابعة لها لأغراض عسكرية، وتأمين خطوط تجارتها من ميناء إيلات وإليه. حتى أصبحت تقيم في دهلك أكبر قاعدة بحرية لها خارج حدودها، وتُعد مركزًا لها للرصد والمراقبة في البحر الأحمر ومراقبة السعودية واليمن والسودان وحركة ناقلات النفط، وتعد أيضًا محطة لتشغيل الغواصات الإسرائيلية المزودة بالصواريخ النووية التي تقوم بحركة الملاحة عند مضيق باب المندب.[٢٥]

كما استغلت إسرائيل علاقاتها بإريتريا لإنشاء ثلاث قواعد عسكرية في كل من: جبل حامد، وجبل مهكلاي في غرب أريتريا، وجبل هقر في شمال أريتريا، كما أقامت قاعدة عسكرية في ميناء "مصوع" عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.[٢٦]

كذلك، استأجرت جزيرتي "حاليب وفاطمة" الواقعتين جنوب غرب البحر الأحمر" وبنت قاعدة عسكرية في كل منهما، ولم تكتف بذلك، حيث حصلت أيضًا على جزيرتي "سنتيان وديميرا" المشرفتين على مضيق باب المندب،[٢٧] كما أن لإسرائيل قاعدة تنصّت على قمة أعلى جبل في أريتريا "أمبا سواره"، الذي يرتفع عن سطح البحر نحو ثلاثة آلاف متر، كما وضعت عينها على بعض الجزر اليمنية، مثل: زقر، وميون، وجبل الطير، وحنيش، وحاولت احتلال بعضها أو ساندت احتلال البعض الآخر من قبل حلفائها.[٢٨]

كما استفادت إسرائيل من تعزيز أمريكا من ثقلها في منطقة البحر الأحمر بحجة حماية طرق الملاحة الدولية في إطار حملتها الدولية على ما يعرف بالإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١؛

* د. صبري فارس الهيتي، سلسلة الدراسات الإستراتيجية (٢)، «المكانة الجيوستراتيجية للبحر الأحمر والأطماع الدولية»، مرجع سبق ذكره، ص١٢

الجزر الموجودة فى البحر الأحمر

الدولة	الامتداد الساحلي للدول على البحر الأحمر	الامتداد الساحلي للدول على البحر الأحمر	إجمالي عدد الجزر
	طول الساحل بالميل البحري	عدد الجزر	
المملكة السعودية	٩٣٠	١٤٤	
مصر	٧٥٠	٢٦	
السودان	٤٠٠	٣٦	
إريتريا	٤٣٠	١٢٦	
الصومال			
جيبوتي	٢٠	٦	
اليمن	٣٠٠	٣٩	
الأردن	١٣		
إسرائيل	٤	-	
إجمالي عدد الجزر			٣٧٧

جدول رقم (١): طول الحدود المطلة على البحر الأحمر وعدد الجزر التابعة لكل دولة *

حيث أصبح هناك تمركز إسرائيلي إلى جانب التمركز الأميركي في أرض الصومال وجيبوتي، وخصوصًا بعد تفجير الفندق المملوك لإسرائيل في مومباسا في كينيا عام ٢٠٠٢، الأمر الذي تذرعت به إسرائيل لتعزيز وجودها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي.[٢٩]

أضف لما سبق، سعت إسرائيل لتدويل البحر الأحمر، تحت ذريعة مواجهة القرصنة في البحر الأحمر؛ حيث تذهب بعض التقديرات إلى وجود مسؤولية إسرائيلية تجاه القرصنة خلال العقد الماضي؛ وذلك بهدف تدشين مشروعية للوجود العسكري الدولي.[٣٠]

أصبح لإسرائيل ثقل في القرار الأفريقي وإمكانية تأثير فيه، وبالتالي تحويل وجهة دول القرن الأفريقي ومواقفها من مواقف مؤيدة للقضايا العربية إلى مواقف مؤيدة للمشروعين الصهيوني والأميركي في المنطقة، وتأكيد الحضور الإستراتيجي في دول حوض النيل، فضلاً عن امتلاك أوراق تأثير في دوائر تمس الأمن القومي المصري والسوداني والمساومة بها في ملفات ثنائية وإقليمية، خاصة مع أزمة السد الإثيوبي، ووجود شواهد تؤكد استفادة إثيوبيا من الخبرات التكنولوجية الإسرائيلية في ما يتعلق بسد النهضة، وقضايا المياه عمومًا.[٣١] إلا أن التحدي الأهم الذي تواجهه مصر هو إنشاء منظومة دفاع صاروخية إسرائيلية لحماية سد النهضة، وفقًا لموقع "ديبكا" الإسرائيلي، وهو الأمر الذي سيترتب عليه امتلاك إثيوبيا لأوراق ضغط إضافية داخل إقليمي البحر الأحمر، وحوض النيل.[٣٢]

ثالثًا: السلام الاقتصادي وسبل توظيف "إيلات" لدعم نفوذ إسرائيل الإقليمي

لم تغفل إسرائيل يومًا منذ احتلال أم الرشراش "إيلات" عن البحث في كيفية توظيف موقعه من أجل الحصول على اعتراف دولي بمكاسب جيوستراتيجية جديدة، سواء من خلال طرح مشاريع اقتصادية تحفز على التعاون العربي الإسرائيلي، تحت مسمى السلام الاقتصادي، أو من خلال طرح مشاريع بديلة أو منافسة لقناة السويس، ويأتي ذلك تنفيذًا للأهداف الصهيونية، التي سبق وطرحها رئيس الوكالة اليهودية حاييم وايزمان- أول رئيس لإسرائيل بعد إنشائها - وهي فكرة توصيل البحر الأحمر بالبحر المتوسط عبر البحر الميت عام ١٩١٤ ضمن أفكار أخرى لتشجيع

* . أماني الطويل، «أمن البحر الأحمر: التطورات الراهنة والخيارات المصرية» دورية بدائل (مركز الأهرام للدراسات السياسية ٢ والإستراتيجية، العدد٦٣، تشرين الأول ٢٠١٩)، ص٢٢

بريطانيا على استصدار وعد بإقامة دولة يهودية في فلسطين. وتشير الوثائق البريطانية إلى مخاطبة وايزمان حكومة بريطانيا قائلًا: "إنكم تريدون مصر بسبب قناة السويس. في وسعنا أن نعطيكم قناة بديلة لا تحمل أثقال متاعبكم مع مصر، وذلك بشق قناة بين خليج العقبة، والبحر الميت، كمرحلة أولى، ثم من البحر الميت إلى البحر المتوسط كمرحلة ثانية". وفي خمسينيات القرن الماضي طُرحت فكرة القناة بوضوح في الأوساط الاستعمارية، والصهيونية؛ وذلك بعد انسحاب القوات البريطانية من مصر، وتأميم قناة السويس، وفشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦؛ وذلك بعد إحكام السيطرة المصرية على قناة السويس، ومضائق تيران، ومنع السفن الإسرائيلية من عبور القناة، والبحث في إمكانية شق قناة تربط البحر المتوسط بخليج العقبة، وتكون قناة بديلة للقناة المصرية.[٣٣]

ثم تجدد طرح فكرة شق قناة عريضة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر عبر صحراء النقب في العام ١٩٦٨ لتكون بديلًا عن قناة السويس[٣٤] بعد محاولة إغلاق مضائق "تيران"، التي كانت من الأسباب المركزية وراء نشوب حرب ١٩٦٧، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل اعتداء مباشر على حرية الملاحة في البحر الأحمر؛ حيث اضطرت إسرائيل آنذاك لاستخدام الجسر البري في النقب كبديل للقناة، بحيث يكون بديلاً للشحن بين البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط. وظلت تلك المنطقة الإستراتيجية محل توتر أمني كبير طوال حرب الاستنزاف وبناء على ذلك، تم إنشاء جسر بري في العام ١٩٧٠ على الخط البحري الإسرائيلي (زيم)، لتوفير خدمة الشحن بين أشدود، وميناء إيلات. وفي الوقت نفسه، تم وضع أنبوب نفط قطره ٤٢ بوصة بسعة تعادل ٦٠ مليون طن سنويًا عبر النقب من إيلات إلى أشدود.[٣٥]

إلا أن حالة الصراع والحروب مع الدول العربية شكلت عائقًا أمام تنفيذ إسرائيل طموحاتها، وظل ذلك الوضع حتى انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد للسلام عام١٩٩١، والذي أتاح الفرصة لإسرائيل لإحياء العديد من المشاريع التي يمكن تنفيذها إقليميًا.[٣٦] وقد ساهم تصاعد الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر في تطوير الوظيفة الإقليمية لإسرائيل، من خلال مقاربة السلام الاقتصادي، التي تدعي أن التعاون الاقتصادي سيدفع بالسلام السياسي على الأرض من خلال طرح المصالح المشتركة لكل الأطراف؛ حيث أوضح شمعون بيريس، في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" أن الخلاص لن يأتي من تسويات سياسية فارغة تتجاهل جذور المشكلة، بل من خلال بناء اقتصاد حديث.[٣٧]

وتلخصت محصلة الإدراك الإسرائيلي في أن العمل العسكري – مهما كانت طاقاته وقدراته – سيظل عاجزًا عن تحقيق بعض الأهداف الحيوية للحركة الصهيونية، وأن التوسع السياسي، وهدف السيطرة

خريطة رقم (٤): أهم الجزر اليمنية الواقعة في البحر الأحمر *

* القبطان علي حميد شرف، «الجزر والفنارات اليمنية في البحر الأحمر- خليج عدن- البحر العربي» الطبعة الثانية، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص٤٠.

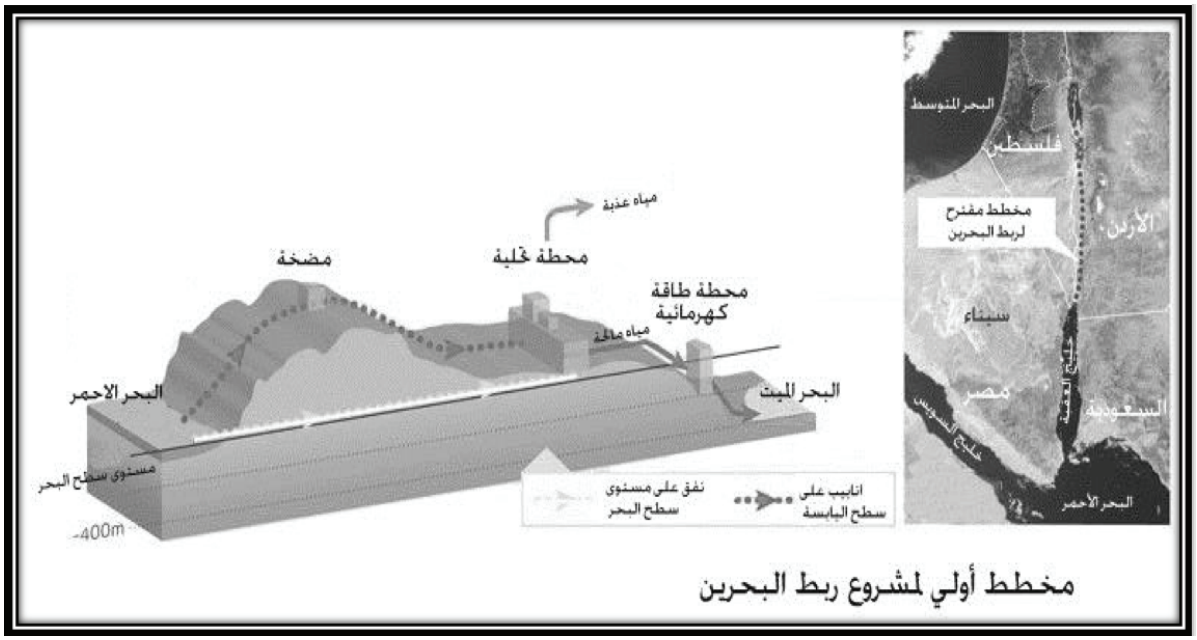

شكل رقم (١): مخطط أولي لمشروع ربط البحرين (الأحمر والميت) *

على المنطقة والتحكم في أجوائها ومياهها، ومنافذها الإستراتيجية يتطلب فرض (النفوذ الناعم) من خلال المدخل الاقتصادي من أجل التوسع الإقليمي، وتدشين شبكة من العلاقات الاقتصادية "الآمنة".[٣٨]

وتحدث بيريس عن أهمية البحر الأحمر وسبل توظيف ميناء إيلات من خلال طرح فكرة مشروع قناة البحرين (الأحمر – الميت) ورأى أنه بدلًا من الحرب حول مياه نهر الأردن يمكن توفير مياه إضافية توزع لفائدة الجميع، كما أن التعاون في هذا المشروع بين الأردن والفلسطينيين وإسرائيل سيؤدي إلى إعادة إنعاش البحر الميت، ويحوله إلى مصدر هائل للدخل[٣٩] وقد بدأ البحث في المشروع بشكل جدي بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٩٤ بعد توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية؛ حيث تم التوصل في شهر تموز ٢٠١٧ إلى اتفاق ثلاثي؛ فلسطيني-إسرائيلي – أردني، في مجال المياه، يقضي بأن تبيع إسرائيل ما يصل إلى ٣٣ مليون متر مكعب، إلى السلطة الفلسطينية، وفقًا لخطة يرعاها البنك الدولي؛ بشأن بناء خط أنابيب بطول ٢٠٠ كيلومتر، تمتد من البحر الأحمر، وحتى البحر الميت، إضافة إلى إنشاء محطة لتحلية المياه في ميناء العقبة الأردني.[٤٠]

وقد تعرض ذلك المشروع لبعض المعوقات، من بينها توتر العلاقات بين الأردن وإسرائيل، إلا أنه في أعقاب اتفاقات أبراهام بين إسرائيل والبحرين والإمارات، قررت وزارة التعاون الإقليمي في الحكومة الإسرائيلية إعادة النظر في استئناف العمل في المشروع، ورفعت توصية بعمل ذلك إلى وزير التعاون الإقليمي أوفير أكونيس.[٤١]

من المهم التنويه في هذا السياق إلى أنه على الرغم أن بعض الدراسات استبعدت قدرة إسرائيل على شق قناة لربط البحرين الأحمر والميت، أو البحر الأحمر بالمتوسط؛ وذلك إما لصعوبات فنية أو بسبب الحالة السياسية الموجودة في المنطقة، أو لأنها تبدوا ظاهريًا أكبر بكثير من حجم إسرائيل وقدراتها وإمكانياتها، فإن الفكرة لم تندثر لأنها تمثل هدفًا صهيونيًا إستراتيجياً، كما أنه لا يجب النظر إلى تلك المشاريع بنظرة اقتصادية بحتة؛ لأنها تصبح رؤية قصيرة النظر؛ لأن الاقتصاد الإسرائيلي، وتلك المشاريع الكبرى، لا تقوم إسرائيل بدعمها ذاتيًا، بل تدعمها الصهيونية - كحركة عنصرية واستعمارية واستيطانية - بالإضافة إلى دعم الرأسمالية العالمية، وعدد من الدول الغربية. كما يعود ذلك إلى

* معين حداد، السلطة الفلسطينية تنضم إلى مشروع «قناة البحرين» المائي، «إسرائيل» وافقت على زيادة مبيعات المياه للسلطة الفلسطينية، ٢٠١٧/٧/١٣ **الخليج أونلاين** http://alkhaleejonline.net/articles ، «قناة البحرين: إشكاليات» ص١٤ دراسة متوافرة على الرابط الآتي:https://uneautregeographie.files.wordpress.com/2016/09/kanat-al-bahrein.pdf

البراغماتية الصهيونية التي تختار التوقيت المناسب وفقًا للصبر الإستراتيجي دون إلغاء أهدافها.[٤٢]

وفي ما يخص أطماع إسرائيل في منافسة قناة السويس، وتزامنًا مع مساعيها لاستكمال أنبوب البحرين (الميت/ الأحمر) يأتي مشروع بناء سكة حديد تصل بين ميناء إيلات (على البحر الأحمر) وميناء أشدود (على البحر المتوسط) لربط البحرين[٤٣] استكمالًا لمساعي إسرائيل لمنافسة مصر في موقعها؛ حيث أقرت حكومة نتنياهو في شهر أيار عام ٢٠١٢، إنشاء المشروع بالإجماع، وفي شهر تموز وقع يسرائيل كاتس، وزير النقل الإسرائيلي، مذكرة تفاهم مع نظيره الصيني، معلنًا انخراط الصين في إنشاء خط سكة الحديد.[٤٤]

يأتي ذلك ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتصاعد الأهمية الإستراتيجية لموانئ البحر الأحمر، التي يعد البحر الأحمر مكونًا أساسيًا فيها؛ حيث فازت الصين بمناقصة بقيمة ٢ مليار دولار لبناء خط سكة حديد "ميد ـــ ريد".[٤٥]

وعن المميزات التي تحاول إسرائيل تسويقها بالنسبة لمشروع (ميد – ريد)، فعلى الرغم من أن المسافة بين إيلات، وأشدود نحو ١٩٠ ميلًا، فسيتم قطعها بواسطة هذا القطار(ميد – ريد) في نحو ٤ ساعات فقط، ومن ثم فإن عملية الشحن، والتفريغ كاملة سوف تستغرق نحو ٢٠ ساعة فقط.[٤٦] ومن منظور جيوستراتيجي فإن إسرائيل ستتمكن من الوصول إلى الأرض (عبر أوراسيا)، وربط البحرين الأبيض المتوسط والأحمر،[٤٧] وبالتالي، يتبين كيف تسعى إسرائيل لتوظيف مزايا موقع إيلات، حتى تصبح جسرًا يربط طرق التجارة الصينية من الشرق الأقصى حتى أفريقيا إلى الشرق الأوسط، وإلى أوروبا. ومن هذا التصور فإن إسرائيل تطمح إلى أن تصبح جزءًا أساسيًا من النظام التجاري العالمي.[٤٨]

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تروج وتدعي بأن هذا المشروع ليس منافسًا لقناة السويس، بل مجرد طريق فرعي مكمل، خصوصاً في أوقات الطوارئ لقناة السويس التي تعتمد عليها الصين الآن بشكل كامل لشحناتها إلى أوروبا، ومن ثم لن تصبح بحاجة إلى أن تعتمد على مسار واحد للنقل متمثلًا في قناة السويس، وسيكون بمقدورها أن تتجنب مخاطر انقطاع الشحن.[٤٩] وهذا ما تم تجدد مناقشته إثر حادثة جنوح السفينة "إيفرجيفين" بقناة السويس في آذار ٢٠٢١؛ حيث تحدثت تقارير إسرائيلية عن عودة دراسة تنفيذ المشروع الإسرائيلي، مع احتمال تعرض الملاحة البحرية في البحر الأحمر من مخاطر، إذا تعرض مخرجه الشمالي للخطر.

ومن منظور تعزيز القدرات التنافسية لهذا المشروع مع قناة السويس فإن إنشاء هذا الخط من وجهة النظر الإسرائيلية يتطلب إحداث حركة تطوير واسعة تتجاوز مينائي أشدود وإيلات، وستكون الخدمة البحرية مرتبطة بحركة السفن العالمية، وإنشاء مناطق الترانزيت التجاري الدولي التي ستكون قائمة في أشدود وإيلات، وهو مفهوم اقتصادي مازال يجرى بحثه، وكيفية استغلاله بحيث تكون إحدى الوظائف الأساسية لخط السكك الحديدية الإسرائيلي المقترح إنشاؤه هو؛ إمداد السفن التجارية، والعملاقة بكل احتياجاتها من السلع، والبضائع سواء أكان استيرادًا أم تصديرًا، بحيث لا تضطر سفن المتوسط أن تصل بحمولتها إلى ميناء إيلات، وإنما سيتم ضغط المرحلة البحرية لتستكمل من خلال مرحلة السكك الحديدية الإسرائيلية التي تصل بالبضائع إلى موانئ البحر الأحمر، والعكس صحيح. وبالإضافة إلى حرص المشروع على توظيف ميناء إيلات على البحر الأحمر ليكون نافذة على الدول العربية الآسيوية، فإنه يعطي كذلك أهمية كبيرة لأفريقيا، ومن أجل ذلك فهناك دول أفريقية عدة سيتم فيها نشر مراكز التسويق، والتجارة لميناء إيلات، بالإضافة إلى دخول مؤسسات إسرائيلية، وأميركية في نطاق المكاتب الكبرى للاستيراد والتصدير؛ أي إنشاء حركة تجارية قارية واسعة النطاق بين أفريقيا، ونظيراتها الأوروبية، والأميركية من خلال المؤسسات الإسرائيلية، والأميركية التي ستصب جميعها في ميناء إيلات على البحر الأحمر.[٥٠]

وإدراكًا من جانب مصر للمخاطر المستقبلية في حال تنفيذ تلك المشروعات، فقد حرصت على تطوير مرفق القناة وتزويده بأحدث الإمكانات وتعزيز مكانته، مع تنفيذ مخطط كبير لتطوير الموانئ المختلفة وربطها ببعضها البعض، بالإضافة إلى خطوط برية مهيأة لاستيعاب حركة النقل بمختلف أنواعه، فضلاً عن تزويد الموانئ بأحدث التجهيزات اللوجستية؛ مما يجعلها مهيئة لاستقبال أكبر السفن والحاويات في العالم، والتعزيز من الميزات التنافسية التي توفرها مصر في ما يتعلق بنقل البضائع والحاويات، وحتى على مستوى الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية".[٥١]

ثالثًا: اتفاقيات أبراهام (Abraham Accords): تحولات على قاعدة المصالح "القُطرية"

شكلت التغيرات الجيوسياسية في المنطقة نتيجة الثورات العربية، التي اندلعت منذ كانون الثاني ٢٠١١

والتي تحولت في بعض الحالات إلى صراعات مسلحة، وانهيار الدولة القومية أو فشلها في حالات أخرى، عوامل دفعت إسرائيل لإعطاء الساحة البحرية المزيد من الاهتمام في عقيدتها الأمنية، خاصة بعد امتداد التنظيمات المتطرفة نحو منطقة القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة، وهشاشة الدولة الصومالية، ورفع مستوى التهديدات الأمنية بالبحر الأحمر، على النحو الذي أثر في أمن هذه المنطقة الحيوية المتحكمة في مسار التجارة العالمية عبر البحر الأحمر.[٥٢] أضف إلى ما سبق تصاعد حدة التنافس بين القوى الإقليمية، والدولية خاصة مع اندلاع النزاع اليمني في العام ٢٠١٤ ومساعي إيران لاستكمال الدوائر المفرغة من "الهلال الشيعي"، من خلال السيطرة على مضيق باب المندب الذي أصبح أقل الممرات المائية استقراراً في العالم. وذلك عبر دعم قوة "أنصار الله" وتعزيزها كقوة عسكرية حليفة لإيران، بتكنولوجيات الأسلحة الإيرانية، خصوصًا الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية والألغام البحرية، على النحو الذي تعتبره إسرائيل تهديدًا لأمنها القومي من الجبهة اليمنية، سواء من خلال قدراتها الصاروخية والطائرات المسيرة القتالية، أو من خلال امكانية مهاجمة السفن الإسرائيلية على طول منطقة البحر الأحمر[٥٣]. حيث هددت حركة "أنصار الله" إسرائيل بأن ميناء إيلات ليس بعيدًا عن مرمى الصواريخ اليمنية، وأن لديها بنك أهداف إسرائيلي برًا وبحرًا.[٥٤]

ومؤخرًا يُعد تجدد هجمات حركة الشباب في الداخل الصومالي، في تموز ٢٠٢٢، وما يشكله ذلك من تهديدات لأمن البحر الأحمر، خاصة مع تمدُّد نشاطها في الجوار الإقليمي، عوامل دفعت نحو إعادة التموضع الأميركي في الصومال لدعم الرئيس الصومالي في محاربة الإرهاب وحركة الشباب، التي تعززت قوتها العسكرية والاقتصادية خلال الأعوام الماضية، بعد أن قرر الرئيس السابق دونالد ترامب سحب قواته من الصومال قبل انتهاء ولايته مطلع ٢٠٢١.

ومن ثم يمكن القول إن إسرائيل تعد تلك التطورات تحديات أمنية، فمن ناحية، تشكل تهديدًا لحرية ملاحة السفن الإسرائيلية، من إسرائيل وإليها، وبالتالي تهديدًا لمصالحها الاقتصادية، خاصة أن إسرائيل تعتمد على الشحن البحري في معظم تبادلاتها التجارية، فوفقًا لصحيفة "هآرتس"، تجري ٩٠٪ من واردات وصادرات إسرائيل عبر البحر، و١٢٪ من هذه العمليّات تمرّ في مضيق باب المندب. ومن ناحية أخرى، إسرائيل قلقة من أن يصبح اليمن نقطة وسيطة للتهريب إلى حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة.[٥٥]

ومن ثم وضعت إسرائيل حرب اليمن على قائمة التهديدات المباشرة لأمنها القومي، مما دفع الجيش الإسرائيلي لوضع منطقة البحر الأحمر ضمن خططه الأمنية والعسكرية الملحة.[٥٦] كما تصاعدت كذلك أهمية البحر الأحمر كساحة قتالية بالنسبة لإسرائيل بعد أن انتقلت حرب الظل مع إيران في ما يخص ردع قدراتها النووية العسكرية - والتي اشتملت على سلسلة الاغتيالات التي استهدفت مقتل علماء نوويين إيرانيين، وتفجيرات غامضة في منشآت نووية إيرانية - إلى "الساحةَ البحرية". ومن ثم باتت البحرية الإسرائيلية، تلعب دورًا رئيسًا في ما تعتبره اثنين من المصالح القومية الإسرائيلية الأساسية: أولهما، تقليص المشروع النووي الإيراني، وكيفية تجهيز القدرات البحرية، لتوجيه ضربة إلى إيران في حال حصولها على سلاح نووي، بالإضافة لما يشكله خطر الدعم الإيراني للحوثيين. وثانيهما، تأمين إمدادات الطاقة الإسرائيلية؛ حيث استطاعت إسرائيل منذ العام ١٩٩٩، الحصول على تسع غواصات تقليدية من فئة Dolphin و Da-kar، وبحلول العام ٢٠٢٠ قامت بتكليف ستة منها، تم إنتاجها في ألمانيا، ويُعتقد إلى حد كبير أنها يمكن أن تحمل صواريخ كروز مع القدرة على إيصال سلاح نووي.[٥٧]

على صعيد ارتدادات الحرب اليمنية إقليميًا، تصاعدت حدة التهديدات الأمنية منذ تشرين الأول ٢٠١٧ حين تم استحداث الضربات الصاروخية، وانتشار الألغام البحرية اللاسلكية التي زرعتها الميليشيات الحوثية، فضلاً عن تنفيذ ضربات ضد القطع البحرية الخليجية بواسطة طائرات دون طيار[٥٨] واستهداف بُنًى إستراتيجيةٍ في السعوديّة والإمارات بواسطةِ الطائرات المسيّرة والصواريخ، كان أبرزُها الهجومَ النوعيَّ على منشآت شركة أرامكو للنفط السعوديّة في أيلول ٢٠١٩، بواسطة صاروخ "قدس ٢" المجنّح، والذي يعد نقلة نوعية في قدرات الحوثيين الصاروخية.[٥٩]

وقد سعت واشنطن وإسرائيل لتوظيف عامل (التهديدات الأمنية المشتركة)، والدمج بين مسرح العمليات بين الخليج العربي والبحر الأحمر، كمدخل من أجل إيجاد أرضية للتعاون العربي مع إسرائيل، والعمل على تشكيل حلف ضدّ طهران، ومحاولة فرض معادلة اشتباك متعدّدة الأطراف، باعتبار أن النزاع في البحر الأحمر لم يُعد مقتصرًا على كل من

أصبح لإسرائيل ثقل في القرار الأفريقي وإمكانية تأثير فيه، وبالتالي تحويل وجهة دول القرن الأفريقي ومواقفها من مواقف مؤيدة للقضايا العربية إلى مواقف مؤيدة للمشروعين الصهيوني والأميركي في المنطقة، وتأكيد الحضور الإستراتيجي في دول حوض النيل، فضلاً عن امتلاك أوراق تأثير في دوائر تمس الأمن القومي المصري والسوداني.

إيران وإسرائيل، وإنما بات يشمل أيضاً انخراط أطراف خليجية في المعادلة، ومن ثم ضرورة العمل من أجل تأمين مصالحها الإستراتيجية مثل تأمين تجارة النفط في البحر الأحمر، واستثماراتها في دول المنطقة.[٦٠]

وبالتالي، رأت واشنطن أن التصدي عالي المصداقية للتهديدات الإيرانية، يتطلب التعاون بين الدول العربية واسرائيل، وانعكس ذلك في حرص إدارة ترامب قبل مغادرتها البيت الأبيض أن يصبح التطبيع علنيًا وليس سريًا وتحويله إلى علاقات رسمية، وذلك بتوقيع اتفاقات أبراهام مع كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان. ومن ثم شرعنة وجود إسرائيل كدولة في محيطها الإقليمي، وانتفاء وصفها كقوة احتلال للأراضي الفلسطينية المغتصبة. ومن المهم التنويه إلى الرسائل التي يشملها توقيع السودان اتفاق أبراهام في ٦ كانون الثاني ٢٠٢١، لأي دولة عربية أو أفريقية أو إسلامية تمانع التطبيع مع إسرائيل، خاصة وأنه كان يمثل رمز الصمود العربي حينما سبق وانطلقت منه اللاءات الثلاث الرافضة للتعامل مع إسرائيل في القمة العربية الرابعة في آب ١٩٦٧. أما على المستوى الأمني، فإن إسرائيل تسعى لتوظيف موقع السودان على البحر الأحمر من أجل صدّ أي محاولة إيرانية لتهديد إسرائيل، والمساعدة في دفع الأخطار البحرية عنها من خلال التنسيق الأمني مع الخرطوم. وقد أكد على ذلك وزير الاستخبارات إيلي كوهين، حينما أكد على أهمية اتفاق التطبيع مع السودان أمنياً، إذ رأى أنه يمثل ضربة لوجستية لإيران، لأنها تحول دون استخدام السودان معبراً لدعم القدرات العسكرية لحركة "حماس"، كما يساهم في مد النفوذ الإسرائيلي إلى عمق مصر الإستراتيجي الجنوبي، وبالتالي يعزز من الوجود الإسرائيلي في تلك المنطقة الجيوستراتيجية التي تمثل بُعداً رئيساً في منظومة الأمن القومي المصري.[٦١]

أما على صعيد تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين فسوف يجعل عمليات انتشار البحرية الإسرائيلية المستقبلية في الخليج العربي أسهل.[٦٢] لذلك رحبت إسرائيل بتأسيس قاعدة عسكرية إماراتية في إحدى جزر أرخبيل سقطرى اليمنية؛ حيث تتحكم بشكل كامل بالخط الذي يمر من الهند إلى الغرب، وتتوغل في أفريقيا، مما يشكل لإسرائيل موقعًا إستراتيجيًا. وبالتالي تستفيد إسرائيل من القواعد الإماراتية المنتشرة بهذه المناطق، وما تقدمه من تسهيلات عسكرية لإسرائيل، في السيطرة على هذه المنافذ البحرية الدولية.[٦٣]

ومن ثم يتضح هنا حدوث تحول إستراتيجي في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، فبعد أن كانت قناة السويس ومضايق تيران وباب المندب عوامل دفعت بصورة مباشرة إلى نشوب حروب وصراعات بين إسرائيل والعرب، فقد شكلت التهديدات المشتركة، التي باتت تواجهها بعض الدول العربية الخليجية واسرائيل، دافعًا للتعاون الأمني ضد الخطر الإيراني، خاصة بعد تأجيج الصراع في اليمن، الذي صار بموقعه الجيوسياسي في قلب معادلات الصراع في المنطقة.

وفي خطوة مكملة لاتفاقات أبراهام، في شقها الأمني، وفي إطار مساعيها لتعزيز تحالف إقليمي بمشاركة الدول العربية وإسرائيل ضد تهديدات إيران والجماعات المتطرفة، فقد قررت إدارة الرئيس السابق "ترامب" نقل إسرائيل من منطقة القيادة الأميركية الأوروبية (EUCOM) إلى القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١، والتي تضم ٢٠ دولة وهي (أفغانستان، البحرين، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، الأردن، إيران، العراق، كينيا، الكويت، عمان، باكستان، قطر، السعودية، الصومال، السودان، الإمارات، اليمن، سيشل)، لتصبح إسرائيل الدولة رقم (٢١). ووفقًا للبنتاجون، فإن "اتفاقيات إبراهام" Abraham Accords ساهمت في تمهيد الطريق لنقل إسرائيل إلى القيادة المركزية الأميركية. وفي هذا الشأن يقول "أوديد بيركويتز"، محلل الاستخبارات في

مجموعة "ماكس سيكوريتي" الاستشارية للمخاطر، أن علاقات إسرائيل مع جيرانها "أجبرتها" على أن تكون تحت القيادة الأميركية الأوروبية (إيكوم) طيلة السنوات الماضية، لكن الوضع تغير في الأعوام الأخيرة، خاصة السنة الماضية (٢٠٢١). فعلى مدار عقود كانت إسرائيل جزءًا من (إيكوم) بسبب الطبيعة العدائية لعلاقاتها بالعديد من الدول العربية، الأمر الذي جعل من الصعب على القيادة المركزية أن تعمل مع الجانبين في الوقت نفسه. إلا أن اتفاقات "أبراهام" سوف تمكن إسرائيل من الولوج العملياتي بدون قيود في البحر والجو، وبإمكانها إرسال سفنها إلى البحر الأحمر وبحر العرب وحتى الاقتراب من خليج عمان"، و"بإمكانها أيضًا استخدام أجواء الدول المجاورة، بتسهيل من القيادة المركزية، بعد أن كانت لا تستطيع استخدام أجواء هذه الدول".[٦٤] وبذا سيكون من السهل على الجيش الإسرائيلي الحفاظ على الاتصالات العسكرية مع دول المنطقة؛ والحصول على دعم عسكري من الولايات المتحدة في الاتصالات مع الجيوش المجاورة، بما يُحسن الاستجابة الإقليمية للتهديدات المشتركة.[٦٥]

وقد دخل أمن البحر الأحمر مستوى أعلى من الاشتباك العسكري بعد تعرض السفينة الإيرانية "سافيز" التي كانت متمركزة في البحر الأحمر قبالة إريتريا لأضرار من جراء هجوم بلغم إسرائيلي في ٦ نيسان ٢٠٢١، حيث يعتقد أن هذه السفينة كانت بمثابة غرفة عمليات استخباراتية متنقلة تابعة للحرس الثوري، وتعمل لمصلحة الحوثيين وإيران، وأنها ضالعة في أنشطة تجسس في منطقة البحر الأحمر.[٦٦] وفي إطار التصعيد المتبادل بين إيران وإسرائيل، فقد تعرضت ناقلة النفط "ميرسر ستريت" "MT Mercer Street" التي تشغلها شركة إسرائيلية لهجوم في خليج عمان في ٢٩ تموز ٢٠٢١، مما أسفر عن مقتل اثنين من طاقمها. وقد أشارت التصريحات غير الرسمية الإيرانية إلى أن الهجوم على السفينة "MT Mercer Street" جاء على خلفية القصف الإسرائيلي لموقع في منطقة القصير السورية. وفي اليوم التالي، تعرضت سفينة سعودية تابعة للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن لمحاولة استهداف فاشلة من المليشيا الحوثية، وفي ٣ آب ٢٠٢١، تعرضت سفينة "Princess Asphalt" لمحاولة اختطاف "غامضة".[٦٧]

وعلى صعيد تنفيذ الشق الأمني في اتفاقات أبراهام، فقد أجرت القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية (الأسطول الخامس) تمرينًا متعدد الأطراف على عمليات الأمن البحري في البحر الأحمر، يوم ١١ تشرين الثاني ٢٠٢١؛ وذلك بمشاركة قوات إماراتية وبحرينية وإسرائيلية، ليعد ذلك أول تدريب من نوعه يُعلن عنه بين إسرائيل والبلدين الخليجيين اللذين وقعا اتفاقًا لتطبيع العلاقات معها، ليمثل ذلك رسالة ردع عالية المصداقية لإيران وأنصار الله، خاصة أن المناورة ذات طابع هجومي.[٦٨]

وفي رسالة ردع أخرى لإيران، نظمت في١٧ شباط ٢٠٢٢، القوات البحرية التابعة لـ"القيادة المركزية الأميركية" (سنتكوم)، النسخة السابعة من المناورة الضخمة التي تحمل اسم "آي أم أكس ٢٢"، والتي تجرى كل عامين منذ أن انطلقت فعالياتها للمرة الأولى في العام ٢٠١٢، حيث شاركت إسرائيل في المناورة إقليميًا لأول مرة. وقد ضمت أكثر من ٦٠ دولة منها دول لديها علاقات مع إسرائيل ومنها دول لم تقم علاقات معها؛ حيث تعد أكبر تمرين من حَيثُ الأنظمة البحرية العسكرية للأجهزة المسيَّرة عن بعد مع أكثر من ٨٠ نظاماً لطائرات من دون طيار. ومن ثم هناك رسائل سياسية وراء تعدد المناورات وتوسيع قاعدة المشاركين فيها لتشمل إسرائيل؛ حيث وصلت إلى أكثر من ١٨ مناورة عسكرية منذ بداية العام ٢٠٢٢. ويأتي ذلك في إطار الحشد والضغط على إيران، وطمأنة حلفاء واشنطن إزاء التهديدات التي تشكلها إيران والحوثيون في البحر الأحمر، وجدية واشنطن وقدرتها على ضمان أمن هذه المنطقة الحرجة من العالم.

واستكمالًا للخطط الأميركية ومساعيها بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي، الهادفة لتأمين باب المندب، يأتي قرار القيادة البحرية الوسطى الأميركية إنشاء فرقة العمل متعددة الجنسيات CTF-١٥٣، في ١٣ نيسان ٢٠٢٢، لتعزيز الاستقرار والأمن في البحر الأحمر والمنطقة، والتي ستتمركز CTF-١٥٣ بشكل رئيس في القطاع الجنوبي من البحر الأحمر عند مدخل باب المندب وخليج عدن، لتعد في هذا التوقيت رسالة ردع لإيران والحوثيين.[٦٩]

وعلى صعيد مساعي إيران لتعزيز ردعها لإسرائيل وواشنطن، فقد حرصت على المشاركة مع روسيا والصين في تدريبات "الحزام الأمني البحري ٢٠٢٢"، التي أجريت في شمال المحيط الهندي، تلك المنطقة التي تحظي بأهمية جيوسياسية كبيرة لوجود مجارٍ مائية ومضائق باب المندب ومالاكا، وهرمز؛ حيث تعد المناورات الثالثة منذ إجرائها عام ٢٠١٩,[٧٠]

وبالتالي، يتبين كيف تسعى إسرائيل لتوظيف مزايا موقع إيلات، حتى تصبح جسرًا يربط طرق التجارة الصينية من الشرق الأقصى حتى أفريقيا إلى الشرق الأوسط، وإلى أوروبا. ومن هذا التصور فإن إسرائيل تطمح إلى أن تصبح جزءًا أساسيًا من النظام التجاري العالمي.

وفي إطار تصاعد الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر، فإن إيران بالطبع سوف تكون من المستفيدين من مساعي روسيا لتعزيز تواجدها فيه، تأسيسًا للعقيدة البحرية الروسية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال الكلمة التي ألقاها في سان بطرسبرغ بمناسبة يوم الأسطول الحربي الروسي، في ٣١ تموز ٢٠٢٢، عند توقيعه على مرسوم رئاسي يقر بموجبه العقيدة البحرية الروسية الجديدة، التي تتضمن خطط موسكو لإنشاء قواعد بحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، باعتبار أن الحفاظ على الوجود البحري الروسي في منطقة الخليج العربي، وإقامة مراكز دعم لوجستية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، من أولويات السياسة البحرية الروسية.[٧١]

وفي إطار تعزيز قدراتها البحرية، كشفت طهران، في ٢١ آب ٢٠٢٢، عن وجود مدمرات عسكرية بحرية تابعة لها في البحر الأحمر؛ حيث قال قائد بحرية الجيش الإيراني، الأدميرال شهرام إيراني، إن وجود المدمرات التابعة للقوة البحرية الإستراتيجية للجيش على بعد ٢٢٠٠ كم من حدود البلاد بالبحر الأحمر، يعد الضامنَ لأمن الحدود الاقتصادية للبلاد. وشدد "إيراني"، خلال مراسم استقبال المجموعة البحرية الـ٨٣، التابعة للقوة البحرية الإستراتيجية للجيش بقيادة المدمرة "جماران" أنها تقوم حاليًا في نطاق منطقة مضيق باب المندب إلى شمال البحر الأحمر وقناة السويس، بتنفيذ المهمة الموكلة لها المتمثلة بتأمين الشريان الاقتصادي للبلاد وحماية مصالح إيران.[٧٢]

أضف إلى ما سبق، فإن حصول طهران على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون في أيلول ٢٠٢٢ يعد خطوة مهمة للدفع نحو تعزيز التعاون الأمني والعسكري والاقتصادي، مع كل من (روسيا والصين والهند) وبمثابة رسالة رادعة لإسرائيل وحلفائها.

وترتيبًا لما سبق، وفي إطار التطورات اللافتة والتحولات في طبيعة العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل التي باتت تؤسس لعلاقات مصلحية "قُطرية"، فإن الواقع الإستراتيجي في البحر الأحمر وباب المندب والعقبة بات يشير إلى أن إسرائيل أصبحت حقيقة في الإقليم[٧٣] ومن ثم فإنه من غير المستبعد أن تطمح إسرائيل من أجل المشاركة في مشروع "نيوم" الذي أعلن عنه الجانب السعودي في تشرين الأول ٢٠١٧، والذي يعد نموذجًا للتعاون الإقليمي بين ثلاث دول عربية مشاطئة للبحر الأحمر (السعودية ومصر والأردن).[٧٤]

كما أن إسرائيل ستسعى من أجل الانضمام إلى مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر والخليج الذي أسس في ٦ كانون الثاني ٢٠٢٠، ويضم (مصر والأردن واليمن وإريتريا وجيبوتي والصومال والسودان والمملكة السعودية)، خاصة مع رفضها لأي منظومة أمنية للبحر الأحمر تستبعدها وتقتصر على الجانبين العربي والأفريقي، في مقابل طرحها لتصور خاص بإنشاء كيان يُعرف بدول البحر الأحمر عبر منتدى أو تجمع اقتصادي/إستراتيجي، بما يخدم مصالح الدول المطلة على البحر الأحمر، ويقف في مواجهة التهديدات الإيرانية. ويمكن اعتبار "قمة النقب" التي استضافتها إسرائيل في صحراء النقب في آذار ٢٠٢٢، وضمت وزراء دول كل من: مصر والإمارات والمغرب والبحرين وإسرائيل والولايات المتحدة، خطوة تستهدف إسرائيل من ورائها تشكيل آلية تعاون أمنية إقليمية لمواجهة التهديدات في البحر الأحمر. على النحو الذي يتسق مع مساعي واشنطن لدمج إسرائيل في المنطقة، وهذا ما أكد عليه "إعلان القدس" الذي وقعه الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي الانتقالي يائير لبيد خلال زيارة الأول إلى إسرائيل في تموز ٢٠٢٢ ليعلن بوضوح عن رغبته في تعميق التطبيع ومشاريع دمج إسرائيل في المنطقة.

استخلاصات

يتضح مما سبق التقدم الذي أحرزته إسرائيل في تنفيذ مخططاتها في البحر الأحمر، ويأتي في مقدمتها أنه لم يُعد فعليًا بحيرة عربية، فبالإضافة إلى حصولها على حق المرور في خليج العقبة ومضائق تيران وقناة السويس، استطاعت كبناء قواعد عسكرية لها بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بحيث أضحى باب المندب تحت التهديد الإسرائيلي. واتضح أيضًا التحول في طبيعة الصراع في ساحة البحر الأحمر، فبعد أن ربطت إسرائيل اهتمامها بالبحر الأحمر وسياستها التوسعية، بمواجهة الإستراتيجية العربية فيه، فقد سعت إسرائيل لتوظيف المهددات المشتركة، مثل ظهور الحركات الجهادية، وأعمال القرصنة، وتمدد النفوذ الإيراني، وأخيرًا بروز النفوذ الحوثي كرقم مهم في معادلة الأمن البحري، من أجل تذليل آفاق التعاون العربي الإسرائيلي، من مدخل المصالح الوطنية "القُطرية".

وعلى الرغم من تلك النقاط التي تُسجل لصالح إسرائيل في البحر الأحمر، فإن عقبات عدّة تعترض مساعي تشكيل ناتو شرق أوسطي بقيادة إسرائيلية لمواجهة إيران عسكريًا تحت ذريعة التهديدات المشتركة. فمن ناحية، ترجح السعودية إدارة الخطر الإيراني سياسيًا، فعلى الرغم من تلاقي تشاركها مع إسرائيل في الإحساس بالخطر النووي الإيراني، وكذلك التهديدات التي يشكلها الحوثيون في المنطقة - كان آخرها الهجوم الحوثي يوم ٢٥ آذار٢٠٢٢ على السعودية، الذي تسبب في اندلاع حريق هائل في منشأة نفطية تابعة لشركة أرامكو في مدينة جدة- فإن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي لا تدعم توجيه ضربة عسكرية ضد إيران؛ نظرًا لانعكاساتها على أمن دول التعاون. من ناحية أخرى، هناك عائق آخر أمام تشكيل ناتو عربي إسرائيلي لمواجهة إيران، يتمثل في اختلاف رؤية الدول المشاطئة للبحر الأحمر وإدراكها للتهديدات التي تشكلها إيران، وطرق التصدي لها وأولوياته، خاصة مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع كُلفة معالجتها عسكريًا. على سبيل المثال، فبالنسبة لمصر، فعلى الرغم من وجود توافق خليجي مصري حول مخاطر المشروع الإيراني التوسعي في الإقليم، وانعكاساته على أمن دول الخليج، فإن نظرة القاهرة لنشاط طهران لا تحمل المخاوف نفسها الموجودة لدى دول الخليج.

كما أن مصر على الرغم من وجود علاقات رسمية مع إسرائيل، بناء على اتفاقية السلام بين البلدين، فإن إسرائيل لا تزال تشكل على المستوى الاستراتيجي خطرًا يهدد المصالح المصرية، في ملفات إقليمية عدة؛ فعلى صعيد شمال البحر الأحمر، تأخذ مصر بعين الاعتبار مخططات إسرائيل الساعية لمنافسة قناة السويس، وتعدها تهديدًا 'ستراتيجيًا مستقبليًا محتملًا لمصالح مصر، وإن تراجعت إسرائيل تكتيكيًا في تنفيذ بعضها، فإنها تظل هدفًا صهيونيًا أصيلاً لن تتنازل عنه. هذا فضلاً عن ما يشكله التطبيع الإسرائيلي بشكل خاص مع السودان من تهديد لعمق مصر الإستراتيجي الجنوبي. كما تعطي مصر الأولوية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باعتبار القضية الفلسطينية ركيزة من ركائز الأمن القومي المصري.

وبالتالي، فإن إسرائيل في مقابل تلك العقبات المُشار إليها، سوف توظف مزايا نقلها إلى منطقة عمليات القيادة المركزية لتسهيل التعاون مع دول المنطقة لحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والبحر الأحمر، مع العمل على توظيف التخوف المشترك من الخطر النووي الايراني المحتمل الذي تروج له إسرائيل على الرغم مما تمتلكه من ترسانة نووية، لاستخدامه كفزاعة لدول الخليج، من أجل الحفاظ على السير قدمًا في اتفاقات أبراهام. لذلك فإن إسرائيل تسعى لعرقلة العودة إلى الاتفاق النووي، من خلال الترويج بأنه سيئ ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، بل كذلك بالنسبة للدول العربية الصديقة وللعالم. وقد عبّر عن ذلك مستشار الأمن القومي السابق، وصاحب الدور الأكبر في توقيع اتفاقيات إبراهام، وأحد كبار الباحثين في معهد الأمن القومي، مئير بن شبات، حينما قال "إن العودة إلى الاتفاق النووي قد تشكل خطرًا على مسيرة التطبيع القائمة". ومن ثم فإن إسرائيل يمكن أن تعطي نفسها، وحلفاءها المبرر بأن تواصل عملياتها السرية ضد إيران دون الاشتباك العسكري.

وكما أوضحنا من قبل، هناك تقاطع عدة دوائر جغرافية جيوسياسًا مع البحر الأحمر، واتساع أهميته الجيوستراتيجية، فإن مآلات التصعيد الإسرائيلي الإيراني في البحر الأحمر، سوف تكون رهن تطورات عدة. فعلى الرغم أن حالة اللايقين باتت المسيطرة على التفاعلات الإقليمية والدولية الراهنة، فإنه يمكن القول إن ثمة ثلاثة محددات رئيسة ترجح من احتمالات احتواء التصعيد وعدم الوصول إلى حافة الهاوية بتفجير حرب إقليمية، تؤثر على الأمن البحري، أولها، يخص الموقفين (الأميركي والأوروبي)؛ حيث تقتضي الأولوية عدم نشوب حروب في المنطقة، مع احتدام الحرب الأوكرانية الروسية، وتداعياتها على الطاقة والنفط ومخاطر

التلويح الروسي بالتصعيد النووي، فضلًا عن مخاطر أن تصبح تايوان الساحة المقبلة للمواجهة، وبالتالي الرغبة في تحييد منابع الطاقة في السعودية والإمارات عن نيران الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة اليمنية، مع الحرص كذلك على تأمين طرق الطاقة، وتحديدًا عبر مضيق باب المندب. واتضح ذلك في معالجة واشنطن سلميًا لحادث الاحتكاك البحري في البحر الأحمر مع إيران، يوم ٢/٩/٢٠٢٢، خاصة وأن أي قرار إسرائيلي أو أميركي بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران سيكون له عواقب من خلال أنصار إيران في المنطقة. لذلك فعلى الرغم من التوتر بين واشنطن والسعودية نتيجة قرار خفض إنتاج النفط يوم ٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ من خلال تحالف "اوبك بلاس"، واتهامات واشنطن بأن أوبك بلاس "متحالفة مع روسيا"، وتزايد التوتر في العلاقة بين واشنطن والسعودية، فإن واشنطن سوف تحتوى التصعيد مع السعودية لأسباب عدّة، تأتي في مقدمتها خشية أن يتحول موقف السعودية المحايد من الحرب الأوكرانية إلى مؤيد، على النحو الذي يتسبب في خسارة حليف إستراتيجي لها في المنطقة، ومن ثم تسريع الجهود الجارية لتنويع العلاقات العسكرية السعودية، وخشية في عرقلة جهود دفع السعودية نحو اتفاق أبراهام، وعدم توسيع الفجوة بين واشنطن والسعودية، رغبة في سد الأفق أمام مساعي إيران لرأب الصدع في علاقتها مع السعودية. خاصة وأنه جاء إثر قرار أوبك+ ، وما أعقبها من توتر في العلاقات بين واشنطن والسعودية، دعوة كبير مستشاري المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، للسعودية بإعادة فتح سفارتي البلدين، وعلى الرغم من أنها متكررة وسبق ووجهت إيران دعوات سابقة، فإن أهميتها تأتي في سياق التغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم خلال الفترة الأخيرة في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وزيادة نسب التضخم. وفي حال موافقة السعودية على تلك الدعوة، فربما تدفع نحو التقارب بين البلدين، ومن ثم توجيه ضربة قوية لقطار التطبيع، خاصة إذا بادرت إيران بخطوات حسن نوايا من خلال إعطاء الضوء الأخضر للحوثيين للتهدئة، والتوقف عن استهدافهم المصالح السعودية في المنطقة.

ثانيها، فتح جبهة صراع وتنافس جديدة بين إسرائيل وإيران في أوكرانيا، فثمة شواهد حدثت مؤخرًا تشير إلى أن الساحة الأوكرانية سوف تصبح ساحة للصراع والتنافس بين إسرائيل وإيران خلال الفترة المقبلة، يأتي ذلك في ظل ما تردد مؤخرًا من تقارير من البنتاغون، ومصادر أوكرانية- قامت بنفيها طهران والكرملين - أفادت بأن عناصر من الحرس الثوري موجودون في الأراضي المحتلة بأوكرانيا ويوجهون الجنود الروس حول كيفية تشغيل طائرات الدرون الإيرانية، وأبرز أنواعها "أبابيل ٣" و"مهاجر ٦" و"شاهد" ١و٢و٩. وفي ضوء تلك المستجدات فإن إسرائيل باتت أمام تحدي عدم توتير العلاقات مع روسيا، خاصة مع مطالب كييف بأن تقدم إسرائيل دعمًا عسكريًا، وعدم الاكتفاء بالدعم الإنساني والاستخباراتي، خاصة أنه سبق ورفضت إسرائيل طلبات متكررة من أوكرانيا بتزويدها بالأسلحة الثقيلة، بما فيها أنظمة الدفاع الجوي والمعدات العسكرية. حيث حذرت روسيا من قبل من أي تحرك إسرائيلي "متهور" لتزويد أوكرانيا بالسلاح، وسوف يكون المقابل تدمير كل العلاقات المتبادلة بين البلدين، في الوقت نفسه الذي تعد الساحة السورية أولوية بالنسبة لإسرائيل إذا ما قورنت بأوكرانيا؛ حيث سمحت موسكو لإسرائيل استهداف الجماعات الموالية لإيران في سورية، وفقًا "لآلية منع التصادم".

كما تخشى تل أبيب من تقييد الكرملين هجرة اليهود من أوكرانيا- وما يشكله ذلك من بُعد ديمغرافي مهم في معادلة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي- خاصة بعد قيام وزارة العدل الروسية برفع دعوى قضائية تطالب فيها بحظر نشاط الوكالة اليهودية في روسيا، بسبب انتهاكها القوانين الروسية. على حين لا تبدو إيران في الحيرة نفسها مثل إسرائيل من حيث التجاذب بين مصالحها مع روسيا وعلاقتها الإستراتيجية مع واشنطن، حيث ترى إيران أن الأولوية تقتضي دعم الحليف الروسي، خاصة في مرحلة إعادة تشكل النظام الدولي، ومصلحة إيران في أن تحقق روسيا تقدمًا أو انتصارًا في تلك الحرب، من أجل خلخلة خريطة التوازنات الدولية لصالح روسيا، وبالتالي إيران.

أما ثالثها، فتتمثل في تحديات الداخل الإسرائيلي والإيراني، والرغبة في تبريد ساحة الصراع في بعض الملفات، فعلى الرغم من أن ترحيل بعض الأزمات الداخلية بافتعال التورط في أزمات خارجية يُعد أحد التكتيكات المتبعة بالنسبة لإسرائيل وفي بعض الأوقات إيران من خلال وجود عدو خارجي، فإن البيئة الدولية والإقليمية غير مهيأة لذلك التصعيد، وبالتالي توجد رغبة مشتركة إيرانية إسرائيلية في تقليص الصراع الدائر بينهما عبر وكلاء إيران في المنطقة، والذي سينعكس بدوره على تبريد الصراع في البحر الأحمر. وتدفع باتجاه ذلك العوامل الداخلية؛ حيث يواجه

الداخل الإسرائيلي والإيراني حالة من عدم الاستقرار مع اختلاف طبيعته.

فبالنسبة لإيران، يواجه النظام هناك معركة البقاء مع التركيز على وأد الاحتجاجات الداخلية، خاصة أنه يعتبرها جزءًا من الحرب السرية التي تشنها أميركا وإسرائيل عليه من أجل إسقاط إيران من الداخل، من خلال أذرعهما السرية. في الوقت الذي تواجه إسرائيل تطورًا في تكتيكات المقاومة في الضفة الغربية ومستوياتها، والتي تعد أهم وأخطر في دلالتها على أمن إسرائيل من صواريخ غزة، التي تمثلت في "كتيبة جنين"، و"عرين الأسود" في نابلس، مع إمكانية استمرارها واتساعها وتحولها إلى انتفاضة مسلحة.

بالتالي، هناك مؤشرات على التوافق حول تبريد جبهة الشمال (حزب الله) عبر إعطاء إيران الضوء الأخضر لحزب الله للموافقة على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، ويصبح بمقتضاه حقل كاريش بشكل كامل في الجانب الإسرائيلي، مع سيطرة لبنان على "حقل قانا" الذي يتجاوز خط الترسيم الفاصل بين الطرفين، وستباشر شركة توتال الفرنسية التنقيب فيه، وستحصل إسرائيل على "تعويض" من الشركة، في حين سيحصل لبنان على "حقوقه كاملة" دون أي شراكة مع إسرائيل. وإذا نظرنا إلى ذلك الاتفاق بشكل أولي، فإنه يحقق قدرًا من المكاسب لكل من الطرفين الإسرائيلي واللبناني. فبالنسبة لإسرائيل، فضلًا عن الفوائد التي سوف تجنيها من الناحية الاقتصادية، فإن الاتفاق يعني أن لبنان لأول مرة، دخل في اعتراف فعلي بإسرائيل وحدودها. كما ساهم في فك الارتباط بين ساحات المواجهة – مؤقتًا وتكتيكيًا- ذلك التهديد الذي كانت تأخذه في اعتبارها إسرائيل وحذرت من نتائجه إثر حرب غزة ٢٠٢١، ووحدة الجبهات بين غزة والقدس والضفة وفلسطيني ٤٨، وما شكله ذلك من تهديد لعمق إسرائيل، واهتزاز أمنها. وبالتالي فإن التلويح بتدخل حزب الله بعد الاتفاق كأداة ردع لإسرائيل بات فاقدًا للمصداقية على الأقل في المستقبل المنظور.

على صعيد إيران وحزب الله، فإن الاتفاق يعني اعتراف إدارة بايدن بشكل غير مباشر بـ"حزب الله" كطرف أساسي في لبنان، وكذلك الدول الغربية. كما أن الحزب يحاول تحسين صورته أمام الشعب اللبناني، خاصة مع الانتقادات الداخلية المتزايدة له، وبالتالي أثبت أنه يعطي الأولوية للبنان ومصالحها ويراعي الأوضاع الاقتصادية المتردية. على حين أن الاتفاق جاء في وقت يعاني فيه الحزب من أسوأ ضائقة مالية، نتيجة للعقوبات الاقتصادية والمالية الغربية عليه، وتناقص دعم إيران له.

وفي ما يخص حدود فعالية الاتفاق في ردع الحزب وإلى متى؟ فإن الجواب على ذلك التساؤل يظل رهن التطورات التي ستشهدها المنطقة، ومدى حاجة إيران لاستدعاء تدخل الحزب؛ أي أنه على الرغم من أن الاتفاق يعني تبريدًا للصراع؛ نظرًا لكلفة التدخل اقتصاديًا على لبنان، فإن التزام الحزب بالتهدئة والهدوء ليس إجباريًا أو مطلقًا، وسيظل رهن حدود التصعيد الإسرائيلي، أو حاجة إيران للحزب في التدخل، خاصة أن العائد من الاتفاق ما زال ربحًا مؤجلاً، فما زال هناك حاجة إلى مزيد من أعمال الاستكشاف والبنية التحتية قبل أن يجني لبنان من حقل قانا أي أموال. أي أن مردوده الإيجابي على اقتصاد لبنان لن يكون قريبًا. وبالتالي فإنه يمكن اعتباره تبريدًا تكتيكيًا للصراع، مع ثبات إستراتيجية المقاومة في إطار حلف المقاومة، الذي بات يشهد إعادة ترميم بعد عودة العلاقات رسميًا بين دمشق وحماس، بعد قطيعة ١٠ سنوات.

وعلى صعيد الملف اليمني، وما قد يُعد تهديدًا حوثيًا للأمن البحري، ولكل من السعودية والإمارات، والمصالح الإسرائيلية، فعلى الرغم من الإخفاق في الدفع باتجاه التمديد الثالث للهدنة الذي كان مقررًا له يوم ٢ تشرين الأول٢٠٢٢، وتهديد جماعة الحوثيين الشركات النفطية في البلاد والمياه الدولية باستهدافها، بالإضافة للمنشآت النفطية والغازية والمطارات في الإمارات والسعودية. فإن الأمور مازالت تحت السيطرة، وهناك اتصالات مكثفة تديرها الأمم المتحدة من أجل إطالة أمد الهدنة. ومن غير المستبعد أن تعطي ايران الضوء الأخضر كما فعلت مع حزب الله في ما يخص اتفاق الغاز مع إسرائيل، من أجل التوصل لهدنة طويلة، تضمن من خلالها الأمن البحري للدول المشاطئة للبحر الأحمر، والمصالح الغربية، والأهم طمأنة السعودية من التهديد الحوثي، وليعد مؤشرًا على حسن النوايا من جانب إيران، من أجل تحفيز السعودية للاستجابة لدعوة التصالح وعودة العلاقات الرسمية بين البلدين.

المراجع

١ اقتبس تقرير "مدار" الإستراتيجي.

٢ عـادل عبـد القـوي حاتـم هزبـر، **"أمـن البحـر الأحمـر والعلاقـات اليمنيـة المصريـة (١٩٧٣- ١٩٩٩)**، رسـالة ماجسـتير، جامعـة الـدول العربيـة، معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، ص٧.

٣ لـواء أ. ح. د وائـل ربيـع، **"سياسـات تحقيـق المصالـح العربيـة والأفريقيـة في البحـر الأحمـر"**، (القاهـرة: مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد ٢٢٤، نيسـان ٢٠٢١) ص ١٠٠.

٤ أحمـد عسـكر، **"نحـو منظومـة إقليميـة لأمـن البحـر الأحمـر"**، **دوريـة آفـاق عربيـة** (القاهـرة: الهيئـة العامـة للاسـتعلامات، العـدد الرابـع، تشريـن الأول ٢٠١٨)، ص ١٠٨.

٥ د. عبـد اللـه عبدالمحسـن السـلطان، **"البحـر الأحمـر والـصراع العـربي الإسرائيـلي .. التنافـس بـين اسـتراتجيتين"**، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة سلسـلة أطروحـات الدكتـوراه (٧)ط الأولى آب ١٩٨٤، ص ٣٣.

6 David H. Shinn, **The Red Sea: A magnet for outside powers vying for its control**, The Africa Report, 27 November 2020

٧ محمـد ريـاض، **"الأصـول العامـة في الجغرافيـا السياسـية والجيوبوليتيـكا.. مـع دراسـة تطبيقيـة عـلى الـشرق الأوسـط"**، (القاهـرة: مؤسسـة هنـداوي للتعليـم والثقافـة، ٢٠١٢)، صـــــــ٧٦، ٧٧ .

8 Marin Roussev," political – geographic, geopolitical and geostrategic dimensions of security". P.P38 , 39, Available At: http://marinrusev.com/uploads/files/MR_1_51.pdf

٩ د. إيمـان رجـب، "الأهميـة الجيو—إسـتراتيجية للبحـر الأحمـر" ، **مجلـة السياسـة الدوليـة** (القاهـرة: العـدد ٢٢٤، نيسـان ٢٠٢١)، ص٨٨.

10 JASON MOSLEY "**ETHIOPIA'S TRANSITION:: IMPLICATIONS FOR THE HORN OF AFRICA AND RED SEAREGION**",p15, Stockholm International Peace Research Institute,: March, 2020, Available At: https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-04/sipriinsight2005.pdf

١١ منطقتـا الخليـج العـربي و"البحـر الأحمـر وخليـج عـدن"، قلـب العـالم الحديـث.. شرايـين الحيـاة، متـاح عـلى الرابـط الآتي: https://makkahnewspaper.com/article/1108046/

١٢ أمـل عبـد المعـز الحمـيري، "الأهميـة الإسـتراتيجية لجـزر البحـر الأحمـر"، **مجلـة القلـزم للدراسـات السياسـية والقانونيـة**، مركـز بحـوث ودراسـات دول حـوض البحـر الأحمـر، ع ٦ (حزيـران ٢٠٢١) ص١٩٨، متـاح عـلى الرابـط الآتي:http://search.mandumah.com/Record/1165473

١٣ أحمـد سـعيد نوفـل، أوراق نـدوة غـير منشـورة "البحـر الأحمـر والأمـن القومـي العـربي " مركـز دراسـات الـشرق الأوسـط (عـمان- الأردن)، مكتـب الآفـاق المتحـدة للاستشـارات (الرياض –السـعودية) ١٠—١٢/١١/ ١٩٩٦، الجلسـة الأولى "مفهـوم الأمـن القومـي العـربي والأهميـة الإسـتراتيجية التـي يحتلهـا البحـر الأحمـر في هـذا المفهـوم"، ص ٧ متاحـة في مكتبـة مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية، مؤسسـة الأهـرام الصحفيـة.

١٤ مختـار شـعيب عبداللـه، "الإسـتراتيجية الإسرائيليـة تجـاه البحـر الأحمـر بـين الاسـتمرارية والتغـير"، **كراسـات إسـتراتيجية خليجيـة**، (مركـز الخليج للدراسـات الإسـتراتيجية، العـدد رقـم ١٢، حزيـران ١٩٩٨) ص ٣.

١٥ محمـود نعنـاعة، "**إسرائيـل.. والبحـر الأحمـر**"، (طرابلـس: دار مكتبـة الفكـر، ١٩٧٤)، ص٢٣.

١٦ حلمـي عبدالكريـم الزعبـي، **"الإسـتراتيجية الصهيونيـة للسـيطرة عـلى البحـر الأحمـر"**، (القاهـرة: الـدار العربيـة للنـشر والترجمـة، ١٩٩٠، طبعـة١)، ص٦١،٦٢، ٧٠.

١٧ سـعيد محمـود إبراهيـم المدهـون، **"الأبعـاد الإسـتراتيجية لخليـج العقبـة وأثرهـا عـلى الأمـن القومـي العـربي. دراسـة في الجغرافيـا السياسـية"**، رسـالة ماجسـتير (غـزة: كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية بجامعـة الأزهـر، ٢٠١٥)، ص٢١

١٨ أحمـد تهامـي عبدالحـي، **"الإسـتراتيجية الإسرائيليـة في البحـر الأحمـر ومنابـع النيـل .. الثوابـت والمسـتجدات"**، (القاهـرة: معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم، دراسـات إسـتراتيجية ومسـتقبلية، آذار ٢٠٠٣)، ص٨ .

١٩ أحمـد سـعيد نوفـل، أوراق نـدوة غـير منشـورة "البحـر الأحمـر والأمـن القومـي العـربي"، مرجـع سـبق ذكـره.

٢٠ حلمـي عبدالكريـم الزعبـي، **"الإسـتراتيجية الصهيونيـة للسـيطرة عـلى البحـر الأحمـر"**، مرجـع سـبق ذكـره، ص٧٣.

٢١ محمـد سـلامة النحـال، **"جغرافيـة فلسـطين... دراسـة طبيعيـة اقتصاديـة سياسـية"** (بـيروت: دار العلـم للملايـين، ١٩٦٦)، ص٥٢.

٢٢ سـعيد محمـود إبراهيـم المدهـون، **"الأبعـاد الإسـتراتيجية لخليـج العقبـة وأثرهـا عـلى الأمـن القومـي العـربي .. دراسـة في الجغرافيـا السياسـية"**، رسـالة ماجسـتير (غـزة: كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية بجامعـة الأزهـر، ٢٠١٥)، ص٢٢ .

٢٣ لـواء أ.ح.م وائـل ربيـع، "الأهـداف الإسرائيليـة في القـرن الأفريقـي"، **مجلـة السياسـة الدوليـة** (القاهـرة: العـدد ٢١٢، أبريـل ٢٠١٨) صـ ١٠٦، ١٠٧

24 Regional Trends and Actors, , Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena,US Institute of Peace,2020,pp29 Available At:https://www.jstor.org/stable/resrep26646.6

٢٥ أمـل عبـد المعـز الحمـيري، **"الأهميـة الإسـتراتيجية لجـزر البحـر الأحمـر"**، مرجـع سـبق ذكـره، ص ٢٠٩.

٢٦ د. جيهـان عبدالسـلام عبـاس، الأهميـة الجيوسـتراتيجية والاقتصاديـة للبحـر الأحمـر"، **مجلـة رؤى مصريـة**، (القاهـرة: مركـز الأهـرام للدراسـات الاجتماعيـة والتاريخيـة، السـنة السـابعة، العـدد ٧٧ حزيـران ٢٠٢١)، ص ٦.

٢٧ دهلـك" جزيـرة "اريتريـة" تحمـي إسرائيـل وتهلـك السـودان، ١٩ تشريـن الثـاني ٢٠١٢، متـاح عـلى الرابـط الآتي: https://bit.ly/3Ma9Lbw

٢٨ الإسـتراتيجيات الصهيونيـة في البحـر الأحمـر ودورهـا في الحـرب عـلى اليمـن، ١٣أيلـول ٢٠١٩، **الوحـدة نيـوز**/https://www.alwahdahnews.net/70325/

٢٩ د. صـبري فـارس الهيتـي، سلسـلة الدراسـات الإسـتراتيجية (٢)، "المكانـة الجيوسـتراتيجية للبحـر الأحمـر والأطـماع الدوليـة"، (الطبعـة الأولى ٢٠٢٢، دار إريثيريـا للنـشر والتوزيـع)، ص ٢٣.

٣٠ أمـاني الطويـل، "أمـن البحـر الأحمـر: التطـورات الراهنـة والخيـارات المصريـة" **دوريـة بدائـل** (مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية، العـدد٣٦، تشريـن الاول ٢٠١٩)، ص ٢١

٣١ د. حمـدي عبدالرحـم " محـددات الموقـف الإثيـوبي مـن أزمـة سـد النهضـة"، **دوريـة الملـف المـصري** (مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية، العـدد ٧٣، أيلـول ٢٠٢٠،) ص٢٠.

٣٢ دفاعـات صاروخيـة إسرائيليـة لأثيوبيـا لحمايـة سـد النهضـة، القبـس الـدولي، ٧ تمـوز ٢٠١٩، متـاح عـلى الرابـط الآتي: https://www.alqabas.com/article/5687774

٣٣ أشرف عـلام، "مـشروع قنـاة البحريـن والأمـن العـربي" (القاهـرة: مجموعـة النيـل العربيـة، ٢٠٠٨)، ص ٢٧٢.

٣٤ حلمي عبدالكريم الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٠.

35 Lakhal , Salem Y, Souad H'Mida," The Red- Med Railway Project A Serious Competitor To The Suez Canal For Cargo Containers?" **Independent Journal Of Management & Production** (IJM&P), v. 8, n. 3, July - September 2017, p.p5,6

٣٦ نـور سـمير أبـو ماريـا، "الوضـع القانـوني لمـشروع قنـاة البحريـن (الأحمـر-الميـت) وتأثيره عـلى دول الجـوار"، رسـالة ماجيسـتير، (عـمان: كليـة القانـون بجامعـة عـمان العربيـة، ٢٠١٤)، ص٤٩.

٣٧ حسـام سـويلم، "إسرائيـل ونظريـة جديـدة للحـرب"، (القاهـرة: بـدون دار نـشر، ١٩٩٨)، ص٢٠.

٣٨ شـيماء أحمـد محمـود منـير، "الأبعـاد الجيوسـتراتيجية لمخططـات التهويـد الإسرائيـلي للنقـب (٢٠٠١-٢٠١٥) رسـالة ماجسـتير، (القاهـرة: معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، ٢٠١٩) صـــــ ٢٠٢-٢٠٤.

٣٩ د. جمال يوسف عبدالحميد، "قناة البحرين الإسرائيلية مؤامرة القرن" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤)، ٦٣.

٤٠ السلطة الفلسطينية تنضم إلى مشروع "قناة البحرين" المائي، "إسرائيل" وافقت على زيادة مبيعات المياه للسلطة الفلسطينية،٢٠١٧/٧/١٣ **الخليج أونلاين** http://alkhaleejonline.net/articles

٤١ أمال شحادة، ما مصير "قناة البحرين" مع تصعيد التوتر بين الأردن وإسرائيل؟، الثلاثاء ٦ نيسان ٢٠٢١ ٢٠:٥٣، متاح على الرابط الآتي: https:// bit.ly/3RHeYZE

٤٢ شيماء أحمد محمود منير، "الأبعاد الجيوستراتيجية لمخططات التهويد الإسرائيلي للنقب(٢٠٠١-٢٠١٥) " مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

٤٣ د. وليد عبدالحي، "المكانة الإسرائيلية في مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٩/١١/٨ .https://bit. ly/37xalLV

٤٤ جون إيمونت، عبدالرحمن الحسيني (ترجمة)، "هل سينقذ قطار نتنياهو الصيني إسرائيل ويحول الشرق الأوسط؟"، ٢٠١٤/٦/٢٢، متاح على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QT9Zcm

٤٥ إلى أي مدى تحتضن إسرائيل الشريك الصيني! مواقع عالمية، ٢٣ كانون الأول ٢٠٢١، متاح على الرابط الآتي:-https://www.shorouknews.com/col umns/view.aspx?cdate=23122021&id=b19232cf-3307-4bc8-80a5-5 b072ddf741a

46 Yair Wiseman and Yahel Giat, ,"**Read Sea and Mediterranean Sea Land Bridge via Eilat**" (World Review of Intermodal Transportation Research, Vol. 5, No. 4, 2015)

47 Dr.Xiand, Xiao, "**The Belt and Road Initiative and China-Israeli Relations**",Journal of Middle Eastern and Islamic Studies(Kunming, China : Institute of International Relations, Yunnan University Vol. 10, No. 3, 2016) p14

https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/19370679.2016.12023285

48 Mordechai Chaziza, , " **The Red-Med Railway: New Opportunities for China, Israel, and the Middle East"**, (Israel: the begin –sadat center for str

ategic studies , BESA Center, **Perspectives Paper** No. 385 , 11December, 2016). p.p2

49 Mordechai Chaziza," **The Red-Med Railway: New Opportunities for China, Israel, and the Middle East"**,(the begin –sadat center for strategic studies , BESA Center Perspectives Paper No. 385, 11December, 2016) ,p.p1

٥٠ د. جمال يوسف عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص، ١١١-١١٤.

٥١ هل تستطيع إسرائيل إنشاء مسار بديل لقناة السويس؟ كيوبوست الثلاثاء ٦ نيسان٢٠٢١، https://bit.ly/3ed64p2

٥٢ د. نرمين محمد توفيق، "كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الأفريقي؟ **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام الصحفية: العدد ٢١٢، نيسان ٢٠١٨)، ص١٣٢.

٥٣ وليد فارس، "البحر الأحمر بين خطري المتطرفين وإيران"، ١٤ حزيران ٢٠٢٢.

إندبندنت عربية، متاح على الرابط الآتي: https://bit.ly/3MsvoEp

٥٤ يوني بن مناحم، أحمد الديب، (ترجمة)، هل تشكل اليمن تهديدًا على إسرائيل؟، ٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، مركز صنعاء، متاح على الرابط الآتي: https://sanaacenter.org/ar/translations/8620

55 Yoel Guzansky and Oded Eran, The Red Sea: An Old-New Arena of Interest, INSS Insight No. 1068, 24, June 2018p.p2, Available At: http://www.jstor.com/stable/resrep19449

٥٦ وليد فارس، البحر الأحمر بين خطري المتطرفين وإيران، مرجع سابق.

57 Ehud (Udi) Eiran, THE ISRAELI NAVY IN A CHANGING SECURITY ENVIRONMENT,16 SEPTEMBER 2020, Available At: https://cimsec.org/the-israeli-navy-in-a-changing-security-environment/

٥٨ أماني الطويل، "أمن البحر الأحمر: التطورات الراهنة والخيارات المصرية"، مرجع سابق، ص ١٣.

٥٩ علي فواز علي، فرصة أم تهديد؟ كيف تنظر "إسرائيل" إلى اليمن؟، الميادين نت، ٢٦ آذار ٢٠٢١، متاح على الرابط الآتي: https://bit.ly/3fQSPuM

60 Abdeta Dribssa Beyene, **The Horn of Africa and the Gulf: Shifting power plays in the Red Sea**, The Africa Report, 16 November 2020, Available At: https://bit.ly/3vyfQFM

٦١ سامي صبري عبد القوي، إسرائيل والسودان: رهانات التطبيع ومقاربة دعم المكون العسكري" **ملتقى فلسطين**، ٢٠٢٢/٧/٢١ ، متاح على الرابط الآتي: https://bit.ly/3EjL36O

62 Ehud (Udi) Eiran, THE ISRAELI NAVY IN A CHANGING SECURITY ENVIRONMENT, SEPTEMBER 16, 2020, https://cimsec.org/the-israeli-navy-in-a-changing-security-environment/

63 https://www.middleeastmonitor.com /20201006-israel-sets-its-sights-on-the-red-sea-and-bab-el-mandeb/?fbclid=IwAR307kOoiy-nIeC-1bykuEqlJdGMHNO6yrU7n-mgvjFEK7SmLHrEkorYvksw

٦٤ نهى محمود، بعد انضمامها لـ"سنتكوم".. هل تُفتح أجواء وبحار دول عربية أمام جيش إسرائيل؟، **موقع الحرة** 19 كانون الثاني ٢٠٢١.

٦٥ أحمد السيد، (عرض)"نافذة الصحافة الإسرائيلية، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي: رياح التغيير.. إسرائيل تنضم إلى منطقة عمليات القيادة المركزية الأميركية، 202 1/2/2021**المرصد المصري**، متاح على الرابط الآتي: https://marsad.ecss.com.eg/50464/

٦٦ هذه تفاصيل الهجوم الإسرائيلي على سفينة ساويز الإيرانية، الشروق الجزائرية أون لاين، ٢٠٢١/٤/٧. https://bit.ly/3wM6h6l

٦٧ أحمد عليبه، تقديرات إستراتيجية، هل تتحول "معركة السفن" إلى حرب ضد إيران؟، ٢٠٢١/٨/٥، متاح على https://acpss.ahram.org.eg/ News/17215.aspx

٦٨ حسن لافي، البحر الأحمر وتلاقي المصالح الإسرائيلية الإماراتية، ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢١**الميادين**، https://bit.ly/3e8hY3H

٦٩ أحمد عليبة، دلالات التوقيت ..دوافع تأسيس الفرقة "١٥٣" متعددة الجنسيات في البحر الأحمر، ١٤ نيسان ٢٠٢٢ الحائط العربي، https://bit. ly/3EoEU9u

٧٠ مناورات "حزام الامن البحري ٢٠٢٢".. السفن الحربية الإيرانية والصينية والروسية تطلق النيران على أهداف بحرية مفترضة، وكالة تسنيم الدولية للأنباء، 2022/01/21 2022 https://bit.ly/3Eq77N4 21/01/ –وكالة تسنيم الدولية للأنباء

٧١ النفوذ البحري: لماذا أصدرت روسيا العقيدة البحرية الجديدة؟، **إنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية**، ٣ آب ٢٠٢٢، متاح على الرابط الآتي: https://bit.ly/3CEIdb9

٧٢ مدمرات إيرانية في البحر الأحمر.. هل تحوله إلى ساحة حرب الظل بين إيران وإسرائيل، ٢٠٢٢/٨/٢٨، متاح على الرابط الآتي: https://bit.ly/ 3fOXA86

٧٣ طارق فهمي، "المتغيرات الإقليمية وتحديات الأمن في البحر الأحمر"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: الأهرام، العدد ٢٢٤، نيسان ٢٠٢١)، ص ص ٩٦

٧٤ د. حسن أبو طالب، "المصالح المصرية في البحر الأحمر .. التحديات وآليات التحرك"، دورية الملف المصري، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٨٢)، ص٧.

٧٥ أحمد تهامي عبدالحي، **"الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل .. الثوابت والمستجدات"**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دراسات إستراتيجية ومستقبلية، آذار ٢٠٠٣)، ص٨ .